التداعيات الاقتصادية للعمليات الإرهابية على صناعة السياحة (الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٠)

د/ أحمد عبد العليم العجمي
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد
كلية الدراسات القانونية والمعاملات الدولية
جامعة فاروس بالإسكندرية

مستخلص:

تُعدُّ صناعة السياحة واحدة من أهم الأنشطة الاقتصادية الحديثة، وتحظى باهتمام كبير من الحكومات على مستوى العالم، وتُمثِّل قطاعًا اقتصاديًا هامًا؛ بسبب ضخِّ العُملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير فرص عمل بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أنها مُحفِّز لعدد من الأنشطة الأخرى المكملة.

وتُعتبر السياحة بالنسبة لمصر من دعائم الاقتصاد القومي، فتقوم بتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، كما أنها تُعتبر واحدة من أكبر مصادر جذب الاستثمارات الأجنبية.

ويُعدُّ الأمن السياحي من أهمِّ مقوِّمات السياحة فى أي دولة من دول العالم، وهناك علاقة طردية بين الأمن والسياحة، ومن ثم كلَّما كان هناك أمن ازدهرَت السياحة، وعندما يُفقد الأمن ويتقلَّص الاستقرار تنعدم فرص نجاح السياحة وازدهارها ، ومن أبرز معكِّرات صفو الأمن العمليات الإرهابية.

وتبرز أهم دوافع قيام الجماعات الإرهابية باستهداف صناعة السياحة فى إدراكهم للطبيعة الاقتصادية الخاصة بها، سواء من حيث عدم قدرتها على التكيُّف بسهولة مع الاضطرابات الأمنية، أو حجم مساهمتها فى الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، تُعتبر الجماعات الإرهابية، أن إضعاف الدولة بشكل عام ومؤسَّساتها الأمنية بشكل خاص، ومن ثم قدرتها على مُواجهة الجماعات الإرهابية، أحد أهدافها الإستراتيجية المهمة.

ويُؤدِّي الإرهاب الموجَّه لقطاع السياحة إلى خسائر تتجاوز الضحايا من البشر والخسائر المادية. فيُمكن أن يتسبَّب فى أضرار غير مباشرة للبلدان والاقتصادات وذلك بزيادة تكاليف المعاملات الاقتصادية؛ بسبب تعزيز التدابير الأمنية لكفالة سلامة المواطنين والسياح أو زيادة أقساط التأمين.

ويُمكن مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال إستراتيجيات متعدِّدة تشمل النظر إلى الأسباب المؤدِّية لهذه الظاهرة والقضاء عليها، والاستثمار فى البنية التحتية للتكنولوجيات الأمنية، وتعزيز المقوِّمات الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحدِّ من البطالة، وتحسين جودة التعليم والصحة، وإعادة توزيع الثروات بشكل عادل.

الكلمات المفتاحية:

السياحة – الإرهاب – البيئة السياحية – الاستثمار فى السياحة – مكافحة الإرهاب

The Economic Impacts of Terrorist Operations on the Tourism Industry (1990-2020)

Dr. Ahmed Abdel-Alim Al-Ajami

Abstract:

The tourism industry is one of the most important modern economic activities and receives significant attention from governments worldwide. It represents a significant economic sector due to the infusion of hard currency, attracting foreign investment, and providing direct and indirect job opportunities. It also serves as a catalyst for a number of other complementary activities.

For Egypt, tourism is a pillar of the national economy, providing direct and indirect job opportunities and being one of the largest sources of foreign investment.

Tourism security is one of the most important components of tourism in any country in the world. There is a direct relationship between security and tourism. Therefore, whenever there is security, tourism flourishes. When security is lost and stability diminishes, tourism's chances of success and prosperity are diminished. Terrorist attacks are among the most prominent challenges to security.

The most important motives behind terrorist groups targeting the tourism industry stem from their awareness of its unique economic nature, both in terms of its inability to easily adapt to security disruptions and the extent of its contribution to the national economy. In this context, terrorist groups consider weakening the state in general and its security institutions in particular, and thus its ability to confront terrorist groups, one of their most important strategic objectives.

Terrorism targeting the tourism sector results in losses that go beyond human casualties and material losses. It can cause indirect damage to countries and economies by increasing the costs of economic transactions

due to enhanced security measures to ensure the safety of citizens and tourists or increased insurance premiums.

Terrorism can be combated through multiple strategies, including addressing and eliminating the underlying causes of this phenomenon, investing in security technology infrastructure, and strengthening social and economic foundations by reducing unemployment, improving the quality of education and health, and redistributing wealth fairly.

Key words:

Tourism - Terrorism - Tourism Environment - Investment in Tourism - Combating Terrorism

مقدمة:

وُجِد الإرهاب منذ أن وُجِدَت الدولة بشكلها المعروف، منذ أن نشأ أوَّل مجتمع بشري وقرَّر أفراده أن يعيشوا على إقليم واحد، وأن تحكمهم سلطة واحدة ذات سيادة، من هنا بدأ الإرهاب فى الظهور حيث عمدَت مجموعة من الأفراد إلى القيام بأعمال من شأنها أن تُروِّع وتُرهِب هذا المجتمع البشري، وذلك لإجبارهم ودفعهم إلى تقديم تنازلات أو مطالب لمصلحة مجموعة من الأفراد. إن الإرهاب هو ثقافة وفكر لدى جماعة أو قطاع من البشر يُؤمنون بأنه لا سبيل للوصول إلى أهدافهم إلا من خلال سلوك طريق العنف والترويع.

وقد تطوَّرت الجريمة الإرهابية واتخذت أشكالًا جديدة ومستحدثة وفق تطوُّر بنى المجتمعات. ويُشكِّل الإرهاب عائقًا للتنمية البشرية، وبالتالي لا بُدَّ من تصويب مسيرة التنمية واتجاهاتها لتصبَّ فى معالجة المشكلات الاجتماعية المسبِّبة للانحراف والجريمة والإرهاب، مثل الأمية والبطالة والفقر...الخ.

ولا يتوقَّف أثر الإرهاب عند كونه معوِّقًا للتنمية البشرية، بل يتعدَّاها إلى أن يُصبح معوِّقًا للتنمية الاقتصادية، من خلال طرد رؤوس الأموال الأجنبية وهروب السياحة بسبب غياب الاستقرار وإنعدام الأمن، ممَّا يستلزم الكثير من الجهد والمال لمعالجة تداعياته.

وفي هذا الإطار يدرس البحث تداعيات الإرهاب على قطاع السياحة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٠، وهي الفترة التي تنامت فيها هذه الظاهرة. ولكن قبل أن نستعرض بحثنا، يجب أن نكون على وعي – فى رأينا – من أن الجرائم الإرهابية على نوعين: الأول: يستهدف الأمن وترويع المواطنين لأغراض سياسية مثل ضرب منشآت شرطية أو عسكرية أو أفرادهما، وكذلك دور العبادة ومصالح حكومية. الثاني: يستهدف التنمية الاقتصادية للدولة مباشرة، وذلك من خلال العمليات الإرهابية ضد السياحة والأجانب بصفة عامة، ممَّا يُؤدِّي إلى إحجام السياح عن الزيارة، وهروب المستثمرين الأجانب من البلاد. والثاني هو محل دراستنا فى هذا البحث.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث فى دراسة قطاع السياحة وأهميته الاقتصادية، من خلال الجوانب التي ترتبط بهذا القطاع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وأبرز المؤشِّرات المتعلِّقة بهذه الأهمية. كما يدرس البحث العمليات الإرهابية الموجَّهة لقطاع السياحة وآثارها المباشرة وغير المباشرة على القطاع. وكذلك استشراف سُبُل مواجهة هذه الظاهرة وتداعياتها، وذلك بالنظر إلى العمليات الإرهابية التي وقت بالفعل خلال فترة الدراسة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٠.

منهجية البحث:

يعتمد البحث من أجل تحقيق الأهداف إلى استقراء الوقائع التاريخية للعمليات الإرهابية خلال فترة الدراسة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٠، وخاصة فيما يتعلَّق بالعمليات الموجَّهة لقطاع السياحة وتحليلها تحليلًا مفصَّلًا، ثم استنباط تداعيات تلك العمليات على قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة به، مع دراسة بعض النماذج الدولية لتلك العمليات وما سبَّبته من الآثار والمشكلات التي نتجت عن ذلك، كما أن البحث لا يخلو من البُعد التاريخي الوصفي والتحليلي للحالات الخاصة بموضوع البحث.

ووفقًا لمنهجية البحث تم الرجوع إلى المصادر والإحصاءات التي أصدرتها المؤسَّسات الدولية والوطنية وقت حدوث الحادث الإرهابي محل البحث، مع الاستعانة بالمراجع التي تناولت هذه الأحداث وقتها.

خطة البحث:

لمعالجة موضوع البحث سيُقسَّم البحث إلى ثلاثة أقسام: الأول: يدرس الأهمية الاقتصادية للسياحة ممَّا يجعلها دافعًا قويًا للجماعات الإرهابية للإضرار بالدولة. والثاني: يدرس أثر العمليات الإرهابية الموجَّهة لقطاع السياحة وتداعياتها المختلفة على سوق العمل والدخل والاستثمار. والثالث: سُبُل مواجهة هذه الظاهرة بعد أن توصَّلنا لأهمية قطاع السياحة الاقتصادية.

وفي نهاية البحث نختتمه بعرض لأهم النتائج التي توصَّلنا إليها، بعد جمع أبعاد الموضوع محل الدراسة بشكلٍ عام، وللاقتراحات والتوصيات التي نراها مجدية فى القضاء على ظاهرة الإرهاب بصفة عامة، وتداعياتها على قطاع السياحة بصفة خاصة.

وعلى ذلك سوف تتوالى دراستنا على النحو التالي:

- المبحث الأوَّل: الأهمية الاقتصادية للسياحة كدافع للعمليات الإرهابية.
- المبحث الثاني: أسباب ودوافع العمليات الإرهابية وتداعياتها.
- المبحث الثالث: سُبُل مواجهة ظاهرة الإرهاب.

المبحث الأول

الأهمية الاقتصادية للسياحة كدافع للعمليات الإرهابية

تُعدُّ صناعة السياحة واحدة من أهم الأنشطة الاقتصادية الحديثة، وتحظى باهتمام كبير من الحكومات على مستوى العالم، وتُمثِّل قطاعًا اقتصاديًا هامًا؛ بسبب ضخِّ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير فُرص عمل بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أنها مُحفِّز لعدد من الأنشطة الأخرى المكملة[١].

وفي هذا المبحث نتناول تعريف السياحة وأهميتها الاقتصادية على الصعيد العالمي، وأهميتها الاقتصادية لمصر، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول

تعريف السياحة وأهميتها الاقتصادية

تُعرِّف المنظمة العالمية للسياحة النشاط السياحي بأنه: نشاط صناعي يُطلق على الرحلات الترفيهية أو الثقافية، وما يلحق به من أنشطة إنسانية لتعزيز هذا النوع من الرحلات وسدِّ حاجة السائح.

وتُعتبر السياحة نشاطًا اقتصاديًا غير مكلف؛ لأنها تعتمد – فى الغالب – على الموارد الطبيعية، التراثية والثقافية، وهو نشاط جالب للتدفُّقات النقدية بقيم تفوق غيرها من الإيرادات الأخرى[٢].

وقد شكَّلَت صناعة السياحة فى عام ٢٠٢٣ ما قيمته ٧,٦٪ من الدخل العالمي، كما خلقَت ٣١٩ مليون فرصة عمل؛ أي: حوالي ١٠,٤٪ من مجموع الوظائف فى العالم، وبنسبة ١٢,٢٪ من مجموع الصادرات، وحقَّقَت أعداد الوافدين خلال الربع الأول من ٢٠٢٣ زيادة بنسبة ١٥٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٩ زيادة، كما أن عائدات السياحة على المستوى القطاعي قد فاقت عائدات جميع القطاعات

(١) ياسر هاشم عماد الهياجي، « تداعيات الترويج الإعلامي للإرهاب على النشاط السياحي: بيانات الواقع والتحديات وإستراتيجيات المعالجة»، مجلة السياحة والآثار، مج ٣١، ع ١، جامعة الملك سعود، السعودية، يناير ٢٠١٩، ص: ٣٤.

(٢) زينب زماط حمزة، « تبعات ظاهرة الإرهاب على قطاع السياحة فى مصر»، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج ١٨، ع ٤، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ديسمبر ٢٠٢٢، ص: ١٠٨، ص: ١١٩.

الإنتاجية على المستوى العالمي، فحسب تقرير منظمة السياحة العالمية حقَّقت السياحة عائدات تُقدَّر بحوالي ١,٤ تريليون دولار عام ٢٠٢٣ مقارنة بحوالي ١,٥ تريليون دولار عام ٢٠١٩، وهو ما يفوق عائدات باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى(١).

وللسياحة آثار اقتصادية منها:

أولًا: على الدخل القومي:

يُؤثِّر النشاط السياحي بشكل مباشر في حجم الدخل القومي، فعرض المنتج السياحي في السوق يتطلَّب تشغيل عناصر الإنتاج المختلفة داخل الدولة، وبالتالي فالمنتج السياحي يتداخل في العناصر كافة. ولمَّا كان الاستثمار هو المتغيِّر الرئيس المؤثِّر في النظام الاقتصادي ككل، فترى النظرية الكينزية، أن زيادة الدخل السياحي تُؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت السياحية والعاملين فيها على مختلف السلع والخدمات النهائية، وهو ما يُعتبر مُحفِّزًا على زيادة الإنفاق الاستثماري لإنشاء المشروعات السياحية، وغيرها من المشروعات، نظرًا إلى العلاقات المتشابكة بينهما(٢).

ويتمثَّل التأثير غير المباشر للنشاط السياحي في زيادة حجم الناتج القومي المتحقِّق، نتيجة زيادة إنفاق القطاع السياحي على السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي، بجانب أثر الزيادة في الطلب من القطاعات الاقتصادية التي تتعامل مع القطاع السياحي، فضلًا عن علاقات التشابك مع القطاعات الأخرى(٣). ويستخدم المضاعف السياحي على مستوى جزئي محدود لقياس

(1) UNWTO World Tourism Barometer and Statistical Annex, January 2024
https://www.e-unwto.org/doi/epdf/10.18111/wtobarometereng.2024.22.1.1?role=tab

(٢) د. زينب توفيق السيد عليوة، «تقييم أثر النشاط السياحي فى النمو الاقتصادي فى مصر»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٥/ شتاء ٢٠١٤، ص ٦٩.

(٣) هي المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها قطاع السياحة مثل صناعة الطيران ووسائل النقل البري والبحري، والتأمين، والاتصالات، وصناعة الأثاث الفندقي، ومستلزمات الفنادق والمنشآت السياحية، وصناعة التعليم والتدريب المرتبط بالسياحة. انظر: ياسر هاشم عماد الهياجي، « تداعيات الترويج الإعلامي للإرهاب على النشاط السياحي: بيانات الواقع والتحديات وإستراتيجيات المعالجة»، مرجع سابق، ص ٤٢، د. إيمان العلمي، « الاقتصاد الإعلامي السياحي بين متطلبات التنمية وشبح الإرهاب: تونس أنموذجًا»، المؤتمر العلمي الأول مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية فى الأطر الإقليمية والدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مج ١، جامعة بني سويف، مارس ٢٠١٨، ص: ٨٥.

أثر الإنفاق. وهو ما يُؤدِّي إلى الارتفاع في مستوى الدخل القومي نتيجة الآثار المباشرة وغير المباشرة للتغيُّر في الإيراد السياحي[١].

وتطبيق نظرية هكشر ـ أولين (Heckscher-Ohlin) في التجارة الخارجية يُمكِّنَنا من استنتاج تأثير الإيرادات السياحية في الدخل القومي، حيث ترى النظرية أن الدول التي تمتلك عناصر الجذب السياحي، وذات الكثافة العالية لعنصر العمل، يتزايد إيراداتها من النشاط السياحي، وأهمُّها: الإيرادات السياحية الناتجة عن إنفاق السَّائحين الأجانب على شراء المنتج السياحي، وإيرادات خدمات النقل الدولية، فضلاً عن إيرادات السلع المبيعة إلى السائحين مثل الهدايا التذكارية، ومتحصّلات الفوائد والأرباح الناتجة من الاستثمارات السياحية والتحويلات النقدية من جانب العاملين في القطاع السياحي في الخارج ونفقات الإقامة، والرسوم والضرائب، وتختلف هذه النفقات بحسب مستوى السائح وجنسيته أو عاداته وسلوكه الإنفاقي. فالدول التي لها قدرات عالية فى هذا المجال تستطيع أن تستحوذ على أكبر قدر من مشتريات السائح[٢].

وكذلك الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر في مجال السياحة والفنادق داخل الدولة، والنفقات السياحية لأبناء الدولة على الأغراض السياحية في الخارج. فكلَّما زادت الإيرادات السياحية عن الإنفاق السياحي زاد الأثر الإيجابي في ميزان المدفوعات، ومن ثم، يخضع النشاط السياحي لنظرية العرض والطلب، فالسوق السياحي يُمثِّل مزيجًا من سوق السلع وسوق الخدمات السياحية.

وترتبط السياحة بالاستثمار بعلاقة طردية، فتزيد الاستثمارات مع زيادة النشاط السياحي، وذلك فى المشروعات السياحية وغير السياحية، وبصفة خاصة المشروعات المرتبطة والمغذية للنشاط السياحي، كما أن النشاط السياحي يقوم بدور هام فى جذب السكان والعمالة إلى المناطق غير المأهولة بالسكان، ممَّا يزيد الإنفاق الاستثماري فى تلك المناطق فى شكل بنية أساسية من مرافق وخدمات[٣].

(١) د. محمد العطا محمد، «صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية»، مؤتمر الأعمال الإرهابية على السياحة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠١٠، صـ١٨.

(٢) د. زينب توفيق السيد عليوة، «تقييم أثر النشاط السياحي فى النمو الاقتصادي فى مصر»، مرجع سابق، صـ٧١.

(٣) رانيا محمد عبد الحميد، «الاستثمارات السياحية ومساهمتها فى الدخل القومي لمصر»، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الحادي عشر، جامعة السويس، يوليو ٢٠٢١، القاهرة، ص: ١٠.

ويُمكن احتساب أهمية دور السياحة فى الدخل القومي أو الناتج القومي رياضيًا بمقارنة نسبية بين الدخل السياحي من جهة والدخل القومي من جهة أخرى على أساس أن الأوَّل جزء من الثاني كما فى المعادلة التالية[١]:

$$\text{دور السياحة فى الدخل القومي} = \frac{\text{الدخل السياحي}}{\text{الدخل القومي}} \times ١٠٠$$

ثانيًا: على ميزان المدفوعات[٢]:

للسياحة أهمية اقتصادية على ميزان المدفوعات، حيث تُعتبر المصدر الرئيس للعُملات الصعبة ذات الدور المهم فى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات للدول السياحية خاصة النامية منها، ومن أهم هذه المصادر:

- عمليات الصادر والوارد من السلع المرتبطة بالسياحة كالتجهيزات الفندقية والأثاث والطعام والشراب.
- إيرادات الأجانب والسائحين الوطنيين بالخارج.
- إيرادات الأرباح والعوائد على الاستثمارات السياحية.
- إيرادات خدمات النقل الدولية – الجوية والبحرية والبرية.
- التحويلات النقدية من جانب العاملين فى القطاع السياحي.
- الاستثمارات الأجنبية فى مجال السياحة الفندقية فى الداخل، والاستثمارات الوطنية فى هذا المجال فى الخارج.

ولبيان أثر السياحة على ميزان المدفوعات رياضيًا يجري إعداد ما يُسمَّى بالميزان السياحي الذي يُركِّز على تقييم النشاط السياحي وتبيان الأثر النهائي على ميزان المدفوعات، وبمعنى أدق: أن هذا الميزان يكتفي بحساب إنفاق السياح الأجانب داخل الدولة بعد طرح إنفاق السياح الوطنيين بالخارج، ويكون فيه فائض إذا كان إنفاق السياح الأجانب داخل الدولة أكبر من إنفاق السياح الوطنيين خارج الدولة، ويكون فيه عجز فى الحالة العكسية:

(١) د. محمد العطا محمد، «صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية»، مرجع سابق، ص١٩.

(٢) ياسر هاشم عماد الهياجي، « تداعيات الترويج الإعلامي للإرهاب على النشاط السياحي: بيانات الواقع والتحديات واستراتيجيات المعالجة»، مرجع سابق، ص: ٣٧.

الميزان السياحي = (إنفاق السياح الأجانب – إنفاق السياح الوطنيين بالخارج).

ثالثًا: على التوظيف والعمالة:

يُعدُّ عنصر العمل من العناصر الهامة فى جميع مراحل العملية الإنتاجية، وتُعتبر السياحة صناعة كثيفة الأيدي العاملة وعالية التوجُّه نحو العمالة، فهي أيضًا تخلق فرصًا للتوظيف فى القطاعات الأخرى؛ لأن الإنفاق على النشاط السياحي يُؤثِّر فى قطاعات متعدِّدة من الاقتصاد الوطني. حيث إن مجالات الوظائف التي تخلقها السياحة لا تشترط وجود مهارات خصوصًا فى مستوياته الدنيا، وأيضًا لا تعتمد السياحة فى التوظيف على التقنية إنما تُركِّز على القوة البشرية بشكل مباشر أوغير مباشر، كما هو موجود فى الفنادق ووكالات السفر وشركات الخطوط الجوية والبحرية والبرية وسائقي سيارات الأجرة وبائعي الزهور وبائعي السلع التذكارية والعاملين فى المطاعم والكافيتريات ... الخ. ومن أهم الأسباب التي أدَّت إلى تفوُّق قطاع السياحة فى استخدام العمالة[١]:

انتماء السياحة إلى القطاع الخدمي الذي يعتمد على عنصر العمل بعكس القطاعات الأخرى.

إن المنتج السياحي مزيج معقَّد ومركَّب تتعدَّد وجهات الإنتاج فيه، وتشترك فى مسلتزماته كثير من القطاعات الأخرى التي تستوعب مزيدًا من العمالة. وهناك إحصائية تقول: إن كلَّ غرفة فندقية تُولد ما نسبته (١٠٠٪) فرصة عمل فى الفنادق، وتُولد ما نسبته (٧٥٪) فرصة عمل فى بقية الأنشطة السياحية الأخرى، وتُولد ما نسبته (١٠٠٪) فى القطاعات الأخرى .

وهذا يعني أن بناء فندق بطاقة إيواء (٢٠٠) غرفة سوف يُولِّد ٥٥٠ فرصة عمل منها (٢٠٠+١٥٠=٣٥٠) فرصة عمل بالقطاع السياحى و(٢٠٠) خدمة عمل فى القطاعات الأخرى.

كما أن كل غرفة فندقية تُولد ما يُعادل (٣,٢) فرصة عمل منها (١,٧) فرصة عمل مباشرة و(١,٥) فرصة عمل غير مباشرة[٢].

(١) د. محمد العطا محمد، «صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية»، مرجع سابق، صـ٢٠.
(٢) د. زينب توفيق السيد عليوة، «تقييم أثر النشاط السياحي فى النمو الاقتصادي فى مصر»، مرجع سابق، صـ٩٣.

والشكل التالي يُبيِّن حجم الوظائف المباشرة وغير المباشرة التي يستوعبها قطاع السياحة على المستوى العالمي:

شكل (١)

عدد الوظائف المباشرة وغير المباشرة فى قطاع السياحة على المستوى العالمي

(٢٠٣٣/٢٠٢٢)

(ألف وظيفة)

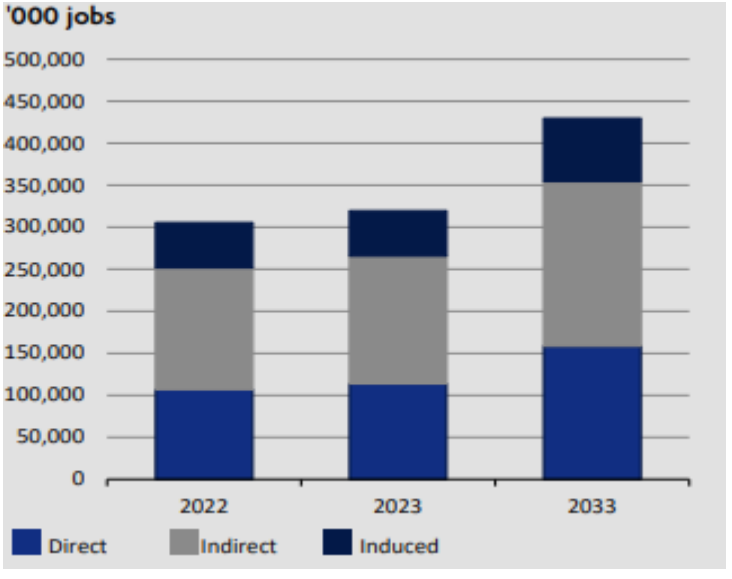

المصدر: TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2023

https://assets-global.website-files.com/6329bc97af73223b575983ac/648b1a25bc78c3018ad52edc_EIR2023-World.pdf

والشكل التالي يُبيِّن نسبة الوظائف التي تخدم قطاع السياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مقارنة بحجم التوظيف العالمي:

شكل (٢)

نسبة الوظائف المباشرة وغير المباشرة فى قطاع السياحة إلى إجمالي الوظائف على المستوى العالمي (٢٠٢٢/٢٠٣٣)

(٪)

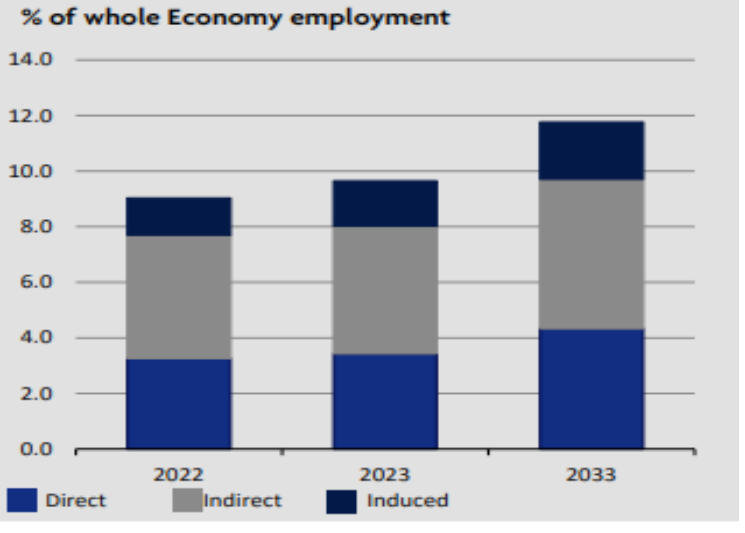

المصدر: TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2023

https://assets-global.website-files.com/6329bc97af73223b575983ac/648b1a25bc78c3018ad52edc_EIR2023-World.pdf

المطلب الثاني

أهمية السياحة الاقتصادية لمصر

تُعتبر السياحة بالنسبة لمصر من دعائم الاقتصاد القومي، فتقوم السياحة بتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة تُقدَّر بحوالي ٤,٥ مليون وظيفة بنسبة ١٣٪ من قوة العمل، كما أنها تُعتبر واحدة من أكبر مصادر جذب الاستثمارات الأجنبية بقيمة ٧,٥ مليار دولار خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، بما يُعادل ١٢,٨٪ من الناتج القومي المحلي[١].

والجدول التالي يُوضح عدد العاملين فى قطاع السياحة بمصر خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٩، ويتضح منه مدى أهمية هذا القطاع فى التشغيل:

جدول (١)

نسبة مساهمة قطاع السياحة فى تشغيل الأيدي العاملة فى مصر

سنوات متفرقة (٢٠١٠ – ٢٠١٩)

السنة / التفاصيل	عدد العاملين فى السياحة بالألف	نسبة التغيُّر السنوي
٢٠١٠	١٥٨٣	٠,٠٥
٢٠١١	١١١٠	-٠,٣٠
٢٠١٢	١٠٩٥	-٠,٠١
٢٠١٣	٨٧٢	-٠,٢٠
٢٠١٤	٩٣٩	٠,٠٨
٢٠١٥	٨٨٥	-٠,٠٦
٢٠١٦	٧٥٧	-٠,١٤
٢٠١٧	٩٩٩	٠,٣٢
٢٠١٨	١١٥٦	٠,١٦
٢٠١٩	١١٨٠	٠,٠٢

Source: https://www.ilo.org/beirut/lang-ar/index.htm

(١) د. أشرف محسن محمد محسن، «الإرهاب والسياحة: دراسة فى دوافع استهداف التنظيمات الإرهابية لصناعة السياحة»، مؤتمر أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠١٠، صـ٥.

وتُمثِّل السياحة فى المتوسط ١٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و ٤٠٪ من إجمالي صادرات مصر غير السلعية ، ٤٩,٣٪ من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الإيرادات.

وقد شهد قطاع السياحة نموًا كبيرًا سواء على صعيد عدد الزائرين أو واردات القطاع، فاستقبلَت مصر بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٧ نحو ١١,١ مليون سائح بزيادة قدرها ٢٢,١٪ عن ٢٠٠٦.

وشهدَت عائدات القطاع نموًا كبيرًا، فقد بلغَت إيرادات مصر من السياحة ارتفاعًا بنسبة ٣٩٪ لتصل إلى ٢,٦ مليار دولار فى الربع الأوَّل من عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٧.

وقد سجَّلَت الإيرادات السياحية خلال الأشهر التسع الأولى من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ٨,٢ مليار دولار بالمقارنة بحوالي ٦,٢ مليار دولار خلال الفترة نفسها من السنة المالية السابقة.

كما ساهمت الفنادق والمطاعم السياحية بنحو ٤٣,٧٣٦ مليار جنيه من الناتج المحلي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، منها ٥١١,٠ مليون جنيه مساهمة القطاع العام ونحو ٤٣,٢٢٥ مليار جنيه مساهمة القطاع الخاص[١].

وقد حقَّق قطاع السياحة لمصر إيرادات مالية بلغَت ١٦,٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ وبمعدَّل نمو بلغ ٩٥٪، وفي عام ٢٠١١ وبسبب حدث تفجير كنيسة القديسين والاضطرابات السياسية انخفضَت الإيرادات السياحية إلى ١٢,٨ مليار دولار وبمعدَّل نمو سالب بلغ (-٢٣,٠٠٪).

ثم تحسَّن الوضع عام ٢٠١٢ ليُحقِّق ١٤,٤ مليار دولار، وبمعدَّل نمو بلغ ١٣,٠٠٪، ثم عادت الإيرادات للانخفاض عام ٢٠١٣ نتيجة الأحداث الإرهابية فى سيناء وتفجير أحد الفنادق، وبعد تحسُّن الأوضاع الأمنية عادت الإيرادات إلى الارتفاع عام ٢٠١٤ لتصل إلى ١٣,٢ مليار دولار وبمعدَّل نمو بلغ ١٩,٠٠٪، ثم عاودت الإيرادات الانخفاض عام ٢٠١٥ إلى ١٢,٧ مليار دولار وبمعدَّل نمو سالب بلغ (-٤,٠٠٪) نتيجة حادث تفجير الطائرة الروسية فى ٣١ أكتوبر ٢٠١٥، وانعكس ذلك على العام

(١) زينب زماط حمزة، « تبعات ظاهرة الإرهاب على قطاع السياحة فى مصر»، مرجع سابق، ص: ١٠٨.

٢٠١٦ إذ انخفضت الإيرادات السياحية إلى ٩,٢ مليار دولار بمعدَّل نمو سالب بلغ (-٢٨,٠٠٪).

وقد تحسَّنَت الإيرادات لاحقًا نتيجة تحسُّن الوضع الأمني؛ ممَّا رفع حجم الإيرادات السياحية إلى ١٠,٩ مليار دولار عام ٢٠١٧، ثم إلى ١٥,٤ مليار عام ٢٠١٨ وبمعدَّل نمو سنوي بلغ ٤١,٠٠٪ ، وفي عام ٢٠١٩ وصلَت الإيرادات إلى ١٧,٨ مليار دولار وبنسبة نمو سنوي بلغت ١٦,٠٠٪.

وانخفضَت فى عام ٢٠٢٠ بشكل كبير بسبب جائحة كورونا التي ضربَت العالم وبصفة خاصة قطاع السياحة، فقد حقَّقَت السياحة إيرادات بلغت ٤ مليار دولار فقط بمعدَّل انخفاض بلغ (٧٧,٠٠٪) عن العام السابق له[١].

والجدول التالي يُبيِّن حجم إيرادات السياحة لمصر ومدى مساهمتها فى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٢٠:

(١) زينب زماط حمزة، « تبعات ظاهرة الإرهاب على قطاع السياحة فى مصر»، المرجع السابق، ص: ١٠٢.

جدول (٢)

الإيرادات السياحية لمصر

سنوات متفرقة ضمن المدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

مليار دولار أمريكي

السنة / التفاصيل	الإيرادات السياحية المتحققة للدولة مليار دولار	معدل النمو السنوي للإيرادات	نسبة مساهمة السياحية فى حجم الناتج المحلي الإجمالي فى مصر
٢٠٠٥	٨,٥	=	٠,٤
٢٠١٠	١٦,٦	٠,٩٥	٠,٦
٢٠١١	١٢,٨	-٠,٢٣	٠,٤
٢٠١٢	١٤,٤	٠,١٣	٠,٥
٢٠١٣	١١,١	-٠,٢٣	٠,٤
٢٠١٤	١٣,٢	٠,١٩	٠,٤
٢٠١٥	١٢,٧	-٠,٠٤	٠,٤
٢٠١٦	٩,٢	-٠,٢٨	٠,٣
٢٠١٧	١٠,٩	٠,١٨	٠,٣
٢٠١٨	١٥,٤	٠,٤١	٠,٤
٢٠١٩	١٧,٨	٠,١٦	٠,٤
٢٠٢٠	٤,٠	-٠,٧٧	٠,١

Source: http://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD

كما تُمثِّل السياحة ما قيمته ٢٥٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية على الخدمات، و٣,٤٪ من إجمالي إيرادات ضريبة القيمة المضافة[١].

وفي عام ٢٠١٠ بلغ عدد السياح القادمين إلى مصر ١٤,٧ مليون سائح، وهو أعلى معدل تشهده مصر، أمَّا فى عام ٢٠١١ ونتيجة للأحداث السياسية والاضطرابات الأمنية فقد انخفض عدد الوافدين إلى مصر إلى ٩٨٤٥٠٠٠ وبنسبة انخفاض بلغت

(١) رانيا محمد عبد الحميد، «الاستثمارات السياحية ومساهمتها فى الدخل القومي لمصر»، مرجع سابق، ص: ٤.

٣٣ ,٠٠٪، وهي أعلى نسبة انخفاض مرَّت بها مصر، وبعد استقرار الأوضاع الأمنية ارتفع عدد الوافدين ليصل إلى ١١,٥٣٢ مليون سائح عام ٢٠١٢، وبنسبة نمو بلغَت ١٧ ,٠٠٪ فى حين انخفضَت عام ٢٠١٣ إلى ٩,٤٦٤ مليون سائح، ثم انخفضَت الأعداد نتيجة للأحداث التي شهدتها مصر لتصل إلى ٥,٤ مليون سائح عام ٢٠١٦، واستمرَّ الوضع حتى العام ٢٠١٨ إذ ارتفع عدد الوافدين إلى ١١,٣٤٦ مليون سائح وبنسب ارتفاع بلغَت ٣٧٪ ، كما ارتفع العدد إلى ١٣,٢٦ مليون سائح عام ٢٠١٩[١].

والجدول التالي يُبيِّن عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٩، ويُلاحظ تأثُّر العدد بالنقصان خلال الفترات التي شهدَت عمليات إرهابية:

جدول (٣)

عدد السائحين الوافدين إلى مصر

(٢٠١٩ - ٢٠٢٣)

التفاصيل / السنة	عدد السائحين الوافدين مليون فرد	معدل التغير السنوي ٪
٢٠٠٣	٦٠٤٤٠٠٠	-
٢٠٠٤	٨١٠٤٠٠٠	٠,٣٤
٢٠٠٥	٨٦٠٨٠٠٠	٠,٠٦
٢٠٠٦	٩٠٨٣٠٠٠	٠,٠٦
٢٠٠٧	١١٠٩١٠٠٠	٠,٢٢
٢٠٠٨	١٢٨٣٥٠٠٠	٠,١٦
٢٠٠٩	١٢٥٣٦٠٠٠	-٠,٠٢
٢٠١٠	١٤٧٣١٠٠٠	٠,١٨
٢٠١١	٩٨٤٥٠٠٠	-٠,٣٣
٢٠١٢	١١٥٣٢٠٠٠	٠,١٧
٢٠١٣	٩٤٦٤٠٠٠	-٠,١٨
٢٠١٤	٩٨٧٨٠٠٠	٠,٠٤

(١) زينب زماط حمزة، « تبعات ظاهرة الإرهاب على قطاع السياحة فى مصر»، مرجع سابق، ص: ١٢٤.

٢٠١٥	٩٣٢٨٠٠٠	-٠,٠٦
٢٠١٦	٥٣٩٩٠٠٠	-٠,٤٢
٢٠١٧	٨٢٩٢٠٠٠	٠,٥٤
٢٠١٨	١١٣٤٦٠٠٠	٠,٣٧
٢٠١٩	١٣٠٢٦٠٠٠	٠,١٥

Source: https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development

وعن جهات قدوم السياح إلى مصر، فى عام ٢٠٠٨ تصدَّرت قائمة السياحة روسيا، حيث بلغ عددهم (١,٨ مليون سائح) اجتذبتهم المناطق السياحية المصرية فى منطقتي البحر الأحمر وسيناء، يليهم الألمان والبريطانيون (١,٢ مليون سائح) فالإيطاليون (مليون سائح) ثم الفرنسيون (٦٠٠ ألف سائح)، فى حين بلغ عدد المواطنين الروس الذين قصدوا مصر بهدف السياحة عام ٢٠١٤ نحو (٣,١٦ مليون سائح)، تليها بريطانيا، وتأتي ألمانيا فى المرتبة الثالثة، وفي عام ٢٠١٦ تراجع عدد السياح الروس والبريطانيين نتيجة للحادث الإرهابي الذي تعرَّضَت له طائرة روسية فوق الأجواء المصرية وراح ضحيته عدد ٢٢٤ مواطنًا روسيًا فى أكتوبر ٢٠١٥[١].

وتجدر الإشارة إلى أن خسائر مصر جراء رحيل السياح الروس والبريطانيين بعد كارثة تحطم الطائرة الروسية، قُدِّرَت بنحو ٤ ملايين دولار يوميًا، حيث يعمل نحو ٥٠٪ من القطاع السياحي فى المنتجعات المصرية فى شرم الشيخ والبحر الأحمر بفضل السائح الروسي، حيث شكَّل السياح الروس فى عام ٢٠١٤ نحو ٣١٪ من إجمالي عدد السياح الذين زاروا مصر، وقاموا بتوفير عائدات لمصر تُقدَّر بـ ١,٩ مليار دولار؛ أي: ما يُعادل ربع إيرادات مصر من العملة الأجنبية خلال عام ٢٠١٤[٢].

والشكل التالي يُوضِّح تذبذب أعداد السائحين القادمين إلى مصر خلال عام ٢٠١٧ بسبب عمليات العنف التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة:

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، السياحة، ٢٠١٧.

(2) Global terrorism Index, Measuring and Understanding the Impart of Terrorism, Institute for Economics and Peace,2016, P61.

شكل (٣)

عدد السائحين القادمين إلى مصر (شهري)

(٢٠١٧)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء – مصر.

المبحث الثاني

أسباب ودوافع العمليات الإرهابية وتداعياتها

يُوجد العديد من العوامل والأسباب المُؤدِّية إلى تنامي ظاهرة الإرهاب بصفة عامة، والعمليات الإرهابية الموجَّهة إلى قطاع السياحة بصفة خاصة، سواء كانت فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وذلك بالنظر إلى خصائص البيئة السياحية التي تتصف بعدم الثبات والاستقرار فى مواجهة تلك الظواهر، وهو ما يُؤدِّي إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد القومي للدولة التي تتعرَّض لتلك العمليات.

ونستعرض فى هذا المبحث أهمَّ الأسباب المُؤدِّية لظاهرة الإرهاب، وخصائص البيئة السياحية كدافع للعمليات الإرهابية، ثم تداعيات تلك العمليات على الاقتصاد القومي للدولة التي تتعرَّض لتلك العمليات، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأوَّل

أسباب ودوافع العمليات الإرهابية على قطاع السياحة

يُعدُّ الأمن السياحي من أهم مقوِّمات السياحة فى أي دولة من دول العالم، وهناك علاقة طردية بين الأمن والسياحة، ومن ثم كلَّما كان هناك أمن ازدهرَت السياحة، وعندما يُفقد الأمن ويتقلَّص الاستقرار تنعدم فرص نجاح السياحة وازدهارها، ومن أبرز معكرات صفو الأمن العمليات الإرهابية.

ولذلك يتعيَّن علينا فهم ماهية الإرهاب وتعاريفه المختلفة للتفرقة بينه وبين ما يختلط معه من أعمال أخرى مثل الأحداث السياسية وما يُصاحبها من فوضى أمنية، وذلك قبل أن نتعرَّض لأسباب هذه العمليات على قطاع السياحة ودوافعها.

مفهوم العمليات الإرهابية:

تتعدَّد تعريفات العمليات الإرهابية، فقد عرَّفتها اتفاقية «جنيف» لقمع الإرهاب ومعاقبته بأنها: «الأعمال الإجرامية المُوجَّهة ضد دولة ما، وتستهدف

خلق حالة من الرعب فى أذهان أشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور».

وعرَّفتها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب فى العام ١٩٩٨ بأنها: «كلُّ فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيًا كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى نشر الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر».

أو هو: «استخدام غير مشروع للقوة ضد الأشخاص أو الممتلكات؛ كي يسىء إلى الحكومة أو المدنيين أو قطاع من المجتمع؛ وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية».

وكذلك عُرِّف بأنه: «استخدام متعمَّد للعنف أو التهديد باستخدام العنف من قِبَل بعض الدول أو من قِبَل بعض جماعات تُشجِّعها وتُساندها دول معينة؛ لتحقيق أهداف إستراتيجية وسياسية من خلال ممارسة أفعال غير مشروعة لبثِّ الذعر فى المجتمع»[1].

وعرَّفه القانون المصري فى المادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ٢٠٢٠ بأنه: « كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع فى الداخل أو الخارج، بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر، أو إيذاء الأفراد أو إلقاء الرعب بينهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو حقوقهم العامة أو الخاصة أو أمنهم للخطر، أو غيرها من الحريات والحقوق التي كفلها الدستور والقانون، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الأمن القومي، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بالموارد الطبيعية أو بالآثار أو بالأموال أو الأصول الأخرى أو بالمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو منع أو عرقلة السلطات العامة أو الجهات أو الهيئات القضائية أو مصالح الحكومة أو الوحدات المحلية أو دور العبادة أو المستشفيات أو مؤسَّسات ومعاهد العلم، أو البعثات

(١) د. إيمان العلمي، « الاقتصاد الإعلامي السياحي بين متطلبات التنمية وشبح الإرهاب: تونس أنموذجًا »، مرجع سابق، ص: ٩٣-٩٤.

الدبلوماسية والقنصلية، أو المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية فى مصر، من القيام بعملها أو ممارستها لكل أوجه نشاطها أو بعضها ، أو مقاومتها، أو تعطيل تطبيق أي من أحكام الدستور أو القوانين أو اللوائح».

ويُمكن أن نعرف الإرهاب السياحي بأنه: «الأفعال التي يكون الغرض منها إيذاء أو تدمير أو تخريب منشآت سياحية أو تقدم خدمة عامة للسائحين أو العاملين فى المجال السياحي»[١].

ولا يُعتبر العمل إرهابيًّا إلا إذا اجتمعت فيه ثلاثة شروط[٢]:

- الأوَّل: ارتكاب أعمال عنيفة تُؤدّي إلى القتل أو الإيذاء البدني.
- الثاني: وجود القصد سواء كمشروع فردي أو جماعي لارتكاب تلك الأعمال.
- الثالث: وجود قصد غائي يتمثَّل فى بثّ الرعب والخوف لدى عامة الناس أو أشخاص بعينهم.

ويُضاف إليهم شرط رابع للإرهاب الموجَّه للسياحة ، وهو بث الرعب لدى السائح بحيث يُؤدّي به إلى صرف نظره عن تلك الدولة كوجهة سياحة.

الأسباب المُؤدّية لظهور التيارات المتطرّفة المغذّية للإرهاب[٣]:

١. أسباب فكرية: يُؤدّي التطرُّف والانقسامات الفكرية بين التيارات المختلفة إلى تشويه صورة الأديان وخاصة الإسلام والمسلمين، ويخلق تيارات متطرّفة تسعى إلى تنفيذ فكرها بالقوة.

---

(١) فى التعريفات المختلفة للإرهاب انظر: فوزية حاج شريف، «أثر الإرهاب على صناعة السياحة»، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، ع٤، كلية الحقوق جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، يونيو ، ٢٠١٧، ص: ٢٤٥.
ياسر هاشم عماد الهياجي، « تداعيات الترويج الإعلامي للإرهاب على النشاط السياحي: بيانات الواقع والتحديات واستراتيجيات المعالجة»، مرجع سابق، ص: ٣٦-٣٧.

(٢) زينب زماط حمزة، « تبعات ظاهرة الإرهاب على قطاع السياحة فى مصر»، مرجع سابق، ص: ١٠٨.

(٣) د. أشرف محسن محمد محسن، «الإرهاب والسياحة: دراسة فى دوافع استهداف التنظيمات الإرهابية لصناعة السياحة»، مرجع سابق، ص١١، ويرى بعض الكتاب أن أسباب الإرهاب ترجع بالدرجة الأولى إلى أسباب سياسية ثم يأتي بعدها الأسباب الأخرى، انظر: أيمن محمد فرج جميل، « تأثير النظام الاستبدادي فى الدول على ظاهرة نمو الإرهاب»، مجلة الباحث للدراسات القانونية والأبحاث القانونية والعلوم الإنسانية، عدد ٦٧، دار القلم ، الرباط، مايو ٢٠٢٤، ص: ٢٠٣.

٢. أسباب سياسية: تُؤدِّي الاختلافات السياسية مثل الاحتجاج على سياسة يتبعها بلد ما أوالرغبة فى إنزال الضرر بمصالح دولة معينة وإرباك أمنها واستقرارها، أو ضعف النظام الحاكم، أو استبداد الأنظمة الحاكمة وعنفها وتدنِّي مستوى المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات التي تمسُّ حياة المواطن وقمع الآراء وانعدام الحوار وتقبُّل الآخر، كلها بواعث لردود أفعال مضادة تكون نتيجتها الإرهاب.

٣. أسباب اقتصادية: يُشكِّل عدم العدالة فى توزيع الثروات الاقتصادية واحتكار فئة صغيرة من فئات المجتمع لها، وحرمان أغلبية الشعب منها ما يُولِّد الكثير من المشكلات الاقتصادية المسبِّبة للأعمال الإرهابية. فالفقر وغلاء المعيشة والأحياء العشوائية وتدهور الخدمات الأساسية والأمراض وتفشِّي البطالة، كلها عوامل تُؤدِّي إلى الوقوع فى مصيدة الإرهاب بسهولة.

٤. أسباب اجتماعية ونفسية: تُعتبر البيئة الاجتماعية غير السليمة التي يعيش فيها الأفراد، مثل التفكُّك الأسري وانهيار دور الأسرة فى التنشئة الاجتماعية السليمة، وفقدان العدل المجتمعي والعقيدة الصحيحة، من الأسباب الدافعة للإرهاب، فضلًا عن أن النمو الجسمي والعقلي المضطرب له علاقة مباشرة بالإرهاب.

البيئة السياحية بصفتها دافعًا لظاهرة الإرهاب:

أولًا: خصائص البيئة السياحية:

تُعتبر صناعة السياحة صناعة غير مرنة، تتأثَّر بالمتغيِّرات الدولية؛ ممَّا يجعلها صناعة من صفاتها عدم الثبات والاستقرار، وهي هدف سهل للإرهاب وأداة للابتزاز والضغط على الحكومات؛ لحرمانها من أهم مواردها الاقتصادية[١]، والقطاع السياحي من أكثر القطاعات تأثُّرًا بالاستقرار والسلام العالمي، لذلك يتعرَّض إلى العديد من المخاطر والأزمات المعقَّدة داخليًا وخارجيًا. وتختلف أسبابها ونتائجها من بلد إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى باختلاف طبيعة البلد أو المنطقة وخصوصيتها ، كما أنه قطاع شديد الحساسية للحوادث السياسية

(١) فوزية حاج شريف، «أثر الإرهاب على صناعة السياحة»، مرجع سابق، ص: ٢٤١.

والأمنية والإرهابية وكذلك الاقتصادية، ومن ثم فإن الاستقرار الأمني يُعتبر من أهم محددات الاستثمار السياحي كأهم مسبِّبات التنمية الاقتصادية[١]. ولذلك تتصف البيئة السياحية بأربع خصائص أساسية يُشار لها بـ Four Ds وهي[٢]:

المصاعب Difficult

الخطر Dangerous

سرعة الحركة Dynamic

التنوُّع Diverse

وعلى ذلك فالبيئة التي تحمل هذه الخصائص هي بيئة دائمة التغيُّر، فالمصاعب متجدِّدة، والخطر غير محدَّد، والحركة فى حد ذاتها تتغيَّر إلى الأمام، والتنوُّع يعني عدم وجود حدود ساكنة، فالبيئة السياحية تتأثَّر بمتغيرات وكيانات بيئية مختلفة مثل: البيئة التنافسية، والبيئة الاقتصادية، والبيئة السياسية، والبيئة الطبيعية، والبيئة التكنولوجية، والبيئة الاجتماعية والثقافية، وبناءً على ذلك تُصنَّف البيئة السياحية إلى نوعين أساسيين هما[٣]:

- **البيئة الخاصة** Specific Environment: وتشمل السياح والمنافسين والحكومة وجماعات الضغط، وهذه المتغيرات تُؤثِّر بشكل مباشر على السياحة.
- **البيئة العامة** General Environment: وتشمل الظروف الاقتصادية (مستوى الدخول والتضخم)، والظروف السياسية (درجة استقرار الدولة السياسي وتوجُّهات القيادة السياسية) والظروف الاجتماعية والثقافية (العادات والقيم ونمط السلوك ومستوى التعليم واتجاهاتها) والظروف النفسية.

(١) رانيا محمد عبد الحميد، «الاستثمارات السياحية ومساهمتها فى الدخل القومي لمصر»، مرجع سابق، ص: ٢٤.

(2) Blomberg, S. Brock, and Gregory D. Hess, and Athanasios Orphanides, "The Macroeconomic Consequences of Terrorism", Journal of Monetary Economics, Vol. 51, No. 5, 2004, p.32.

(3) Egger, Peter, and Martin Gassebner, "International Terrorism as a Trade Impediment?", Oxford Economic Papers, Vol. 67, No. 1, 2015, p.45.

كل هذه الظروف مجتمعة تُؤثّر بشكل غير مباشر فى أنشطة السياحة، إلا أن الاستقرار والهدوء والأمن السياسي عناصر جوهرية للعمل السياحي وعلى مختلف مجالاته وأنشطته، سواء فى تطوير البنية التحتية السياحية أوالاستثمار السياحي، وبالتالي أثره على مستوى ونوعية الحياة للسكان المحليين، أو فى التسويق والترويج السياحي الذي يكون له الأثر الواضح فى تصوُّرات السائح وقناعاته عن أمن الوجهة السياحية المقصودة وأمنه الشخصي، ممَّا يُؤثِّر فى ثقة السائحين والمستثمرين المحتملين فى صناعة السياحة فى ظل التنافسية الشديدة فى السوق السياحي العالمي، وبالتالي آثاره على الاقتصاد القومي بما تجنيه السياحة من منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية[١].

دوافع هجوم الجماعات الإرهابية على السياحة[٢]:

يُوجد للإرهاب جانبان: الأوَّل: مادي الغرض منه إحداث أضرار مادية وبشرية. والثاني: معنوي وغرضه إحداث الرعب والفوضى فى نفوس المواطنين والأجانب على حد سواء[٣].

وتبرز أهم دوافع قيام الجماعات الإرهابية باستهداف صناعة السياحة فى إدراكهم للطبيعة الاقتصادية الخاصة بها، سواء من حيث عدم قدرتها على التكيُّف بسهولة مع الاضطرابات الأمنية، أو حجم مساهمتها فى الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، تُعتبر الجماعات الإرهابية، أن إضعاف الدولة بشكل عام ومؤسَّساتها الأمنية بشكل خاص، ومن ثم قدرتها على مواجهة الجماعات الإرهابية، أحد أهدافها الإستراتيجية المهمة. هذا وتتم عملية إضعاف الدولة عبر وسيلتين أساسيتين، هما[٤]:

التأثير سلبًا فى قدرتها على حشد مواردها المالية، وبالتالي قدرتها على دعم مؤسَّساتها الأمنية، للقيام بالإجراءات اللازمة لمواجهة التنظيمات المتطرِّفة.

(١) حميد ملاح، «الأمن والسياحة: أية علاقة»، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع ٢٩، مارس ٢٠٢٠، ص: ٣٣.
(٢) د. أشرف محسن محمد محسن، «الإرهاب والسياحة: دراسة فى دوافع استهداف التنظيمات الإرهابية لصناعة السياحة»، مرجع سابق، ص١٢.
(٣) زينب زماط حمزة، « تبعات ظاهرة الإرهاب على قطاع السياحة فى مصر»، مرجع سابق، ص: ١١٤.
(٤) ياسر هاشم عماد الهياجي، « تداعيات الترويج الإعلامي للإرهاب على النشاط السياحي: بيانات الواقع والتحديات واستراتيجيات المعالجة»، مرجع سابق، ص: ٣٤ .

الإضرار بهيبتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أشكال العمليات الإرهابية الموجَّهة ضد السياحة:

تتعدَّد أشكال العمليات الإرهابية الموجَّهة ضد السياحة وتشمل[١]:

- خطف السياح، ومن أمثلتها أحداث خطف السياح فى اليمن أعوام ١٩٩٥/١٩٩٧، خطف ١١ سائحًا و٢٨ مصريًا فى مصر ٢٠٠٨ على الحدود السودانية، خطف ٢١ سائحًا فى الفلبين ٢٠٠٠[٢].
- تعريض السائحين للقتل أو الإصابة، مثل قتل عدد من الإسرائيليين فى الإسكندرية ٢٠٢٣، والهجوم الإرهابي فى الأقصر فى ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ الذي راح ضحيته ٥٨ سائحًا من جنسيات مختلفة، والهجوم بسيارة ملغومة على سياح أسبان فى معبد سبأ باليمن ٢ يوليو ٢٠٠٧، والاعتداء على السياح فى مدينة جرش الأردنية ٦ نوفمبر ٢٠١٩.
- ضرب المواقع الأثرية والسياحية، مثلما حدث فى ليبيا وسوريا والعراق واليمن نتيجة للأحداث السياسية فى هذه البلدان وسيطرة الجماعات الإرهابية المتطرفة.
- سرقة الآثار وتدميرها ، مثل المواقع الأثرية التي دمَّرَها تنظيم داعش بالعراق.

تدمير المنشآت السياحية وتخريبها ، مثل تلك التي نُفِّذَت أواخر يونيو ٢٠١٥ فى فندق « أمبريال مرحبًا » بولاية سوسة فى تونس.

استهداف وسائل النقل السياحية، مثل حادث الطائرة الروسية فوق أجواء مدينة شرم الشيخ المصرية ٢٠١٥، وأحداث سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة.

---

(١) فى الأشكال المختلفة للعمليات الإرهابية انظر: فوزية حاج شريف، « أثر الإرهاب على صناعة السياحة »، مرجع سابق، ص: ٢٤٥-٢٤٨ ، زينب زماط حمزة، « تبعات ظاهرة الإرهاب على قطاع السياحة فى مصر»، مرجع سابق، ص: ١٢٧، وفيما يتعلَّق بأمثلة العمليات الإرهابية المختلفة لكل شكل تم الرجوع إلى المواقع الإخبارية على الإنترنت بمعرفة الباحث، ويلاحظ أن قانون مكافحة الإرهاب المصري رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون ١٥ لسنة ٢٠٢٠ عدد أشكال العمليات الإرهابية فى ثماني صور (مادة ٢).

(٢) عيسى علي، « مكافحة الإجرام السياحي وأثره على السياحة المستدامة فى الجزائر»، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، مج ٨، ع ٣، الجزائر، يونيو، ٢٠١٩، ص: ٧١.

السياحة الاستخباراتية والعسكرية، من خلال اندساس العُملاء والجواسيس والإرهابيين عبر الأفواج السياحية فى المناسابات المختلفة مثل الفاعليات الدينية والرياضية.

ويُبيِّن الشكل التالي تنامي العمليات الإرهابية الموجَّهة إلى قطاع السياحة فى مصر وتونس وتركيا باعتبارها دولًا سياحية تعتمد بشكل كبير على الدخل من قطاع السياحة، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥:

شكل (٤)

عدد الهجمات الإرهابية الموجَّهة إلى قطاع السياحة

(مصر – تونس – تركيا)

(٢٠٠٥-٢٠١٥)

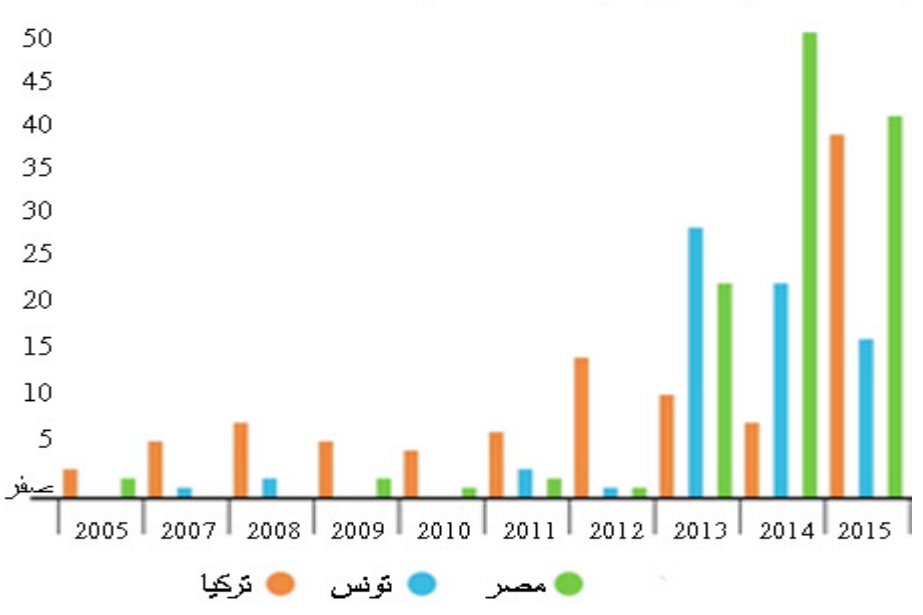

المصدر: قاعدة بيانات السياحة العالمية، وتقديرات صندوق النقد الدولي.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/02/21/NA230217Turkeys-Economy-Hit-By-Declining-Tourism

مؤشر الإرهاب العالمي: (Global Terrorism Index)

يُصدر معهد السلام والاقتصاد "Institute for Economics & Peace" مؤشِّرًا يقيس به التأثير المباشر وغير المباشر للعمليات الإرهابية، بما فى ذلك آثاره التي تشمل القتل والأضرار التي تلحق بالممتلكات، فضلًا عن الأضرار المعنوية والنفسية لتلك العمليات، وذلك من خلال تحليل تأثير الإرهاب فى حوالي ١٦٣ دولة يقوم بدراستها بما يُمثِّل حوالي ٩٩,٧٪ من سكان العالم، وتُصنَّف الدول وفقًا لتأثير العمليات الإرهابية من خلال مؤشر من صفر (بدون تأثير) إلى عشر درجات (أعلى تأثير)، ومن خلال هذه الدراسة تُوصف العمليات الإرهابية بدقة[١].

المطلب الثاني

تداعيات العمليات الإرهابية على قطاع السياحة

تُوجد تداعيات كبيرة للعمليات الإرهابية على النشاط السياحي فى الدول التي تتمُّ على أرضها، وتختلف آثار تلك العمليات بحسب طبيعة العملية الإرهابية، وكذلك بحسب القدرة الاقتصادية للدولة ومدى قدرتها على تلافي تلك الآثار[٢].

أولًا: أثر العمليات الإرهابية فى السياحة والاستثمار فيها:

يُؤدِّي الإرهاب إلى خسائر تتجاوز الضحايا من البشر والخسائر المادية. فيُمكن أن يتسبَّب فى أضرار غير مباشرة للبلدان والاقتصادات وذلك بزيادة تكاليف المعاملات الاقتصادية؛ بسبب تعزيز التدابير الأمنية لكفالة سلامة المواطنين والسياح أو زيادة أقساط التأمين . فعلى سبيل المثال ساهمَت الهجمات الإرهابية التي وقعَت فى اليمن على السفينة الأمريكية «كول» Cole عام ٢٠٠٠، وعلى الناقلة الفرنسية «ليمبرج» Limburg عام ٢٠٠٢، إلى زيادة بنسبة ٣٠٠٪ فى أقساط التأمين على السفن التي تستخدم ذلك الطريق ممَّا دفع السفن إلى الالتفاف حول اليمن[٣].

---

(١) وسن هادي فيحان، « تحليل مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي فى العراق وفق معايير المؤسسات الدولية العالمية عن المدة ٢٠٠٣ – ٢٠٢٠»، مجلة العلوم الاقتصادية، مج ١٨، ع ٧٠، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، سبتمبر، ٢٠٢٣، ص: ٩. الموقع الرسمي للمعهد : https://www.economicsandpeace.org

(٢) عيسى علي، « مكافحة الإجرام السياحي وأثره على السياحة المستدامة فى الجزائر»، مرجع سابق، ص: ٦٣.

(3) Enders, Walter, and Todd Sandler, "The Political Economy of Terrorism", New York, Cambridge University Press, 2nd ed., 2012, p.40.

ويُبيِّن الشكل التالي كيف تُؤثِّر العمليات الإرهابية فى الاقتصادات الوطنية:

شكل (٥)

نموذج لتأثير العمليات الإرهابية على الاقتصاد الوطني

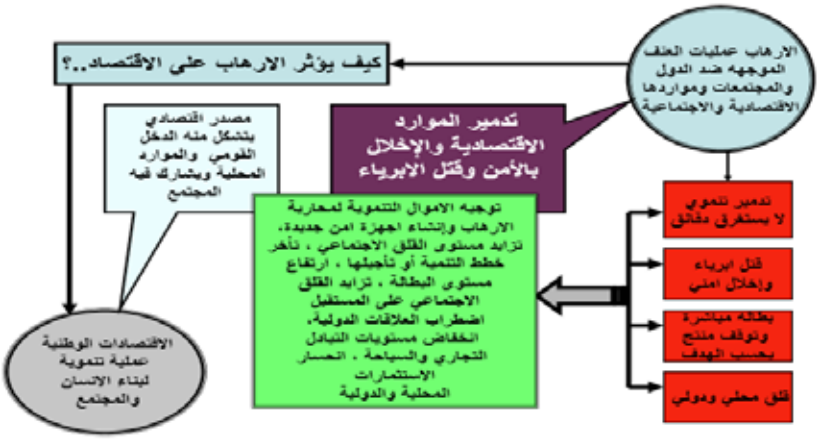

المصدر: د.علي بن حمد الخشيبان، « الإرهاب والاقتصاد عمليات الإرهاب كمؤثِّر على الاقتصادات المحلية والدولية»، الندوة العلمية (أثر الأعمال الإرهابية على السياحة)، دمشق، ٢٠١٠/٧/٦، ص: ٢٠.

والاقتصادات الغنية والكبيرة والمتنوِّعة أكثر قدرة على تحمُّل آثار الهجمات الإرهابية من الاقتصادات الصغيرة والفقيرة والأكثر تخصُّصًا. ففي الدول الغنية إذا أدَّى الإرهاب إلى تعطيل أنشطة إنتاجية فى قطاع واحد فى اقتصادها المتنوِّع، تستطيع أن تدفق الموارد بسهولة إلى قطاع آخر لم يتضرَّر. فضلًا عن امتلاكها القدرة على تخصيص قدر من مواردها الاقتصادية لجهود مكافحة الإرهاب، وهو ما يُؤدِّي على الأرجح إلى خفض عدد الأنشطة الإرهابية التي يتعيَّن عليها التعامل معها. وفي المقابل، لا تكون لدى الاقتصادات النامية الصغيرة، المتخصِّصة فى بضعة قطاعات، تلك القدرة. فالموارد كالعمالة أو رأس المال يُمكن أن تتدفَّق من قطاع متضرِّر إلى أنشطة أقلَّ إنتاجية داخل البلد أو تنتقل إلى بلد آخر بصورة كاملة. كما أن تلك البلدان لا تملك – فى الغالب - معدات المراقبة المتطوِّرة أو قوة

شرطة أو جيش متقدم تكنولوجيًا لاستخدامها فى مكافحة الإرهاب، ممَّا يسمح باستمرار خطر الإرهاب، و يُخوِّف المستثمرين المحتملين ويُبعدهم عن الاستثمار فى هذا البلد[١].

ويُؤدِّي وقوع هجوم إرهابي على بلدٍ ما إلى فرض تكاليف اقتصادية كلية أكبر ولفترة أطول. وعلى سبيل المثال، أدَّت الهجمات على الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى خسائر تُقدَّر بنحو ٨٠ مليار دولار أمريكي. إلا أن هذه الخسائر على ضخامتها، لم تكن سوى جزءٍ ضئيلٍ أقل من نحو (٠.١٪) من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي الذي كان يبلغ ١٠,٦ تريليون دولار أمريكي فى هذا العام، وبالمثل، فإن آثار الهجمات الإرهابية العابرة للحدود كانت طفيفة إلى حدٍّ ما فى المتوسط فى ١٧٧ بلد خلال الفترة من ١٩٦٨ – ٢٠٠٠. فقد أدَّت إلى خفض نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلِّي بمقدار ٠٤٨,٠٪ سنويًا[٢].

ويُبيِّن الشكل التالي مدى الإنفاق الضخم الذي أنفقته الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب فى الداخل والخارج، والذي بلغ فى عام ٢٠١٠ حوالي ١,٠٨ تريليون دولار أمريكي:

(1) Blomberg, S. Brock, and Gregory D. Hess, and Athanasios Orphanides, "The Macroeconomic Consequences of Terrorism,", Op, cit.p.34.

(2) Blomberg, S. Brock, and Gregory D. Hess, and Athanasios Orphanides, "The Macroeconomic Consequences of Terrorism,". Ibid.P.21.

شكل (٦)

نسبة إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية فى حربها على الإرهاب
١,٠٨ تريليون دولار
(٢٠١٠)

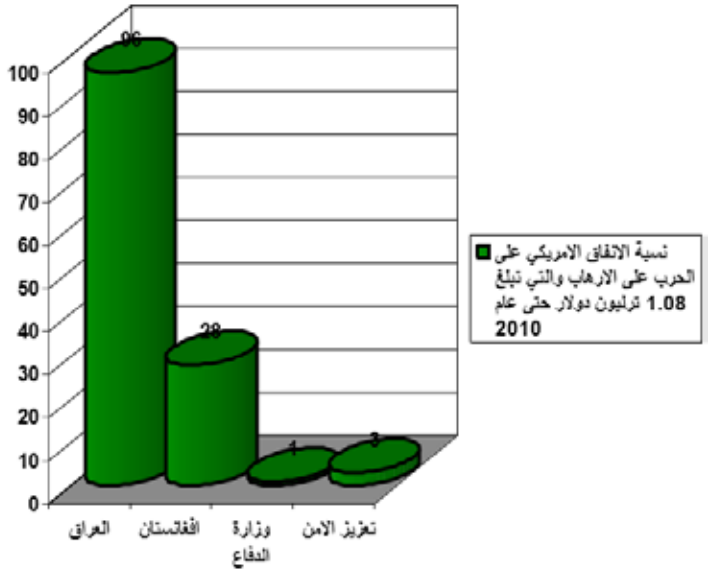

المصدر:

Alberto Abadie, "Poverty, Political Freedom, and the Roots of Terrorism ", Harvard University and NBER, October 2014.

إلا أن آثار العمليات الإرهابية تكون أشدَّ فى البلدان الأصغر، مثل مصر وكولومبيا، وفي مناطق مثل إقليم الباسك فى إسبانيا، حيث كانت الأضرار المتصلة بالإرهاب أبلغ بكثير. وعلى سبيل المثال، كلَّف الإرهاب إقليم الباسك أكثر من ١٠٪ من نصيب الفرد من خسائر إجمالي الناتج المحلِّي فى الفترة من منتصف السبعينيات إلى منتصف التسعينيات[1].

ويُؤثِّر الإرهاب على الاقتصادات بصور مختلفة، حسب مستوى التنمية فيها. وفي دراسة قسَّمَت بعض البلدان الآسيوية إلى بلدان متقدِّمة وبلدان نامية، منها

(١) د.أشرف السيد حامد قبال، «التكلفة والآثار الاقتصادية للإرهاب فى ضوء تنامي مؤشراته واتجاهاته»، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٢، العدد ٦٤، جامعة الأزهر، أبريل ٢٠١٨، ص: ٥٤١.

٣٥ بلدًا ناميًا وسبعة بلدان متقدِّمة. وتُشير تقديرات الدراسة إلى أن الإرهاب لم يعق النمو بدرجة كبيرة فى الاقتصادات المتقدمة، ولكنَّها تُبيِّن أن كل حادث إرهابي إضافيٍّ عابر للحدود (لكل مليون شخص) يُخفض معدَّل نمو الاقتصاد النامي المتضرر بنحو ٠,٤١٪. وهو ما يُؤيِّد النظرية القائلة: بأن الاقتصادات النامية الأصغر تتأثَّر اقتصاديًا بالإرهاب بدرجة أكبر من تلك الأغنى والأكثر تنوُّعًا[1].

ويُوضِّح الجدول التالي الدول الأكثر تضرُّرًا من العمليات الإرهابية وفقًا لمؤشر (GTI) من خسائر للناتج المحلي الإجمالي:

جدول (٤)

مجموعة الدول العشر الأكثر تضرُّرًا فى الأثر الاقتصادي للإرهاب على مؤشر الإرهاب العالمي (GTI)

(٢٠١٧)

الترتيب	الدولة	٪ GDP
١	العراق	١٧,٣
٢	أفغانستان	١٦,٨
٣	سوريا	٨,٣
٤	اليمن	٧,٣
٥	ليبيا	٥,٧
٦	جنوب السودان	٤,٨
٧	نيجيريا	٤,٥
٨	باكستان	٢,٨
٩	نيجر	٢,١
١٠	القرن الإفريقي	٢,١

Source: Global Terrorism Index, Measuring and understating the impact of the terrorism, Institute for economics & peace (IEP), Sydney, 2017, p83.

(1) Gaibulloev, Khusrav, and Todd Sandler, "The Impact of Terrorism and Conflicts on Growth in Asia," Economics and Politics, Vol. 21, No. 3, 2009, p.365.

وتُبيِّن إحصاءات مجلس السفر والسياحة العالمي أن آثار حادث الحادي عشر من سبتمبر -على سبيل المثال- أدَّت إلى انخفاض الطلب العالمي على السياحة بنسبة ٧,٤٪ وذلك فى عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، ونتج عن ذلك ركود شبه كامل فى قطاع السياحة وفي الأنشطة المرتبطة به، كما نتج عنه التسبُّب فى بطالة أكثر من عشرة ملايين موظف على المستوى العالمي، حيث انخفض عدد العاملين فى القطاع السياحي من ١٨٠ مليون موظف عام ٢٠٠١، إلى ١٧٠ مليون موظف عام ٢٠٠٢، وانخفض عدد السياح على المستوى العالمي بمعدل ١,٣٪ فى نهاية عام ٢٠٠١، حيث انخفض عدد السياح من ٦٩٧ مليون سائح عام ٢٠٠٠، إلى ٦٨٩ مليون سائح عام ٢٠٠١، وانخفض عدد السياح المتجهين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير، فى حين انخفضت نسبة الإشغال فى الفنادق الأمريكية بنسبة أكثر من ٥٠٪، على الرغم من أن أغلبها قد خفض أسعاره بنسبة تصل إلى ٤٠٪[٥].

وخلال تلك الفترة انخفضت عدد الليالي السياحية فى مصر بنحو ٢١ مليون ليلة، وتحقَّقَت خسائر مالية قُدِّرَت بحوالي ٣,٢ مليار دولار.

وكان لتلك العمليات الإرهابية تأثير سلبي على التدفق السياحي لمصر، حيث تراجعت نسبة السياح الوافدين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

ويُبيِّن الجدول التالي انخفاض معدَّلات قدوم السائحين إلى مصر خلال فترات العمليات الإرهابية الموجَّهة إلى قطاع السياحة فى الفترة من ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٨:

شكل (٧)
أعداد السائحين القادمين لمصر خلال فترات العمليات الإرهابية
(مليون)
(١٩٩٦ – ٢٠٠٨)

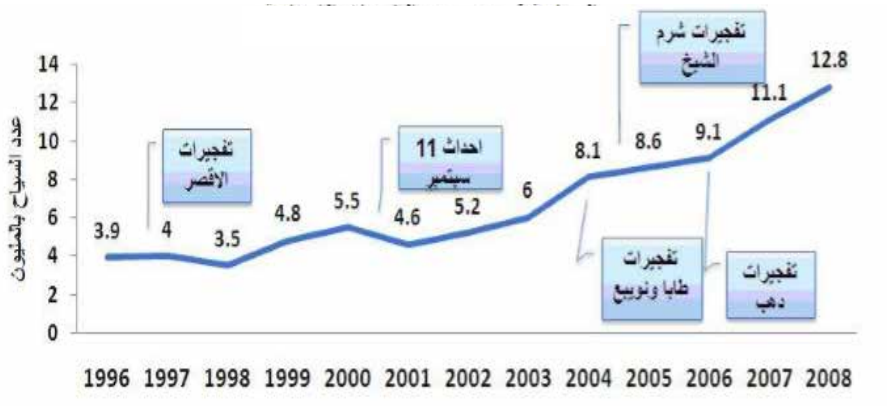

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء – مصر.

وكما سبق القول من أن للسياحة تأثيرًا غير مباشر على الاستثمار وعلى تشغيل كافة عناصر الإنتاج فى الدولة، فغالبًا ما يُؤدِّي تزايد النشاط الإرهابي فى دولة معينة وتدني مستويات السياحة فيها إلى خفض العائد المتوقَّع على رأس المال المستثمر فى الدولة، ويُؤدِّي إلى تحويل الاستثمار إلى أماكن أخرى. ويترتَّب على ذلك خفض مخزون رأس المال الإنتاجي وتدفُّق التكنولوجيا المعزِّزة للإنتاجية إلى البلد المتضرِّر(١).

فالآثار السلبية للعمليات الإرهابية لا تقتصر فقط على تقليص عدد السياح القادمين، بل يمتدُّ إلى التأثير السلبي على معدَّلات الاستثمار الأجنبي، وكذلك ضرب الخدمات والتسهيلات السياحية والإساءة إلى سمعة هذه الدول السياحية وصورتها التي سوف تحتاج إلى نفقات دعائية وترويجية ضخمة؛ لجذب هؤلاء السياح والتأثير فيهم للعودة من جديد، وإلى نفقات القوى الأمنية فى سبيل تأمين زيارات هؤلاء السياح(٢).

(1) SEAN ROSS," Top 5 Ways Terrorism Impacts the Economy", 8 October, 2024, https://www.investopedia.com/articles/markets/080216/top-5-ways-terrorism-impacts-economy.asp

(٢) د.أشرف السيد حامد قبال، «التكلفة والآثار الاقتصادية للإرهاب فى ضوء تنامي مؤشراته واتجاهاته»، مرجع سابق، ص: ٨٤١- ٨٤٤.

وعلى سبيل المثال، أدَّت الحوادث الإرهابية التي وقعَت فى إسبانيا فى الفترة من منتصف السبعينيات وحتى عام ١٩٩١ إلى خفض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ١٣,٥٪ ، وفي اليونان بمقدار ١١,٩٪ . وفي الواقع، يُمكن أن تتزايد الخسارة الأولية للموارد الإنتاجية نتيجة للإرهاب أضعافًا كثيرة؛ لأن المستثمرين الأجانب المحتملين يقومون بنقل استثماراتهم إلى وجهات أخرى يفترض أنها أكثر أمانًا(١).

كما أدَّت الحوادث الإرهابية التي وقعَت فى اليمن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٧ من اختطاف لأشخاص من جنسيات أوروبية إلى انخفاض فى معدلات السفر إلى اليمن، وبالمثل ما حدث لاختطاف طائرة TWA عند إقلاعها من مطار أثينا من اليونان ١٩٨٥ من ابتعاد السائحين عن السفر خلال المطار(٢).

كما أن حدوث زيادة صغيرة نسبيًا فى المخاطر المتصوَّرة للإرهاب فى بلد ما يُمكن أن تُؤدِّي إلى خفض كبير فى صافي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا البلد، وتلحق باقتصاده ضررًا بالغًا. فقد حُلِّل ١٢٢ اقتصادًا ناميًا على مدى الفترة من ١٩٨٤ – ٢٠١٤، انتهى إلى أن حدوث زيادة صغيرة نسبيًا فى عدد الحوادث الإرهابية المحلية تُؤدِّي فى المتوسط إلى خفض حادٍّ فى صافي الاستثمار الأجنبي المباشر. وينخفض صافي الاستثمار بصورة كبيرة مُماثلة إذا كانت الهجمات الإرهابية ناشئة فى الخارج أو تتضمَّن أن أجانب أو أصولًا أجنبية فى البلد الذي يقع فيه الاعتداء، وكذلك تنخفض المعونات الأجنبية لهذا البلد(٣).

ويُوضِّح الجدول التالي انخفاض معدَّلات الاستثمار الأجنبي للدول التي عانت من عمليات إرهابية خلال العام ٢٠١٤:

(1) Subhayu Bandyopadhyay, Todd Sandler, and Javed Younas," The Toll of Terrorism", Finance & Development, June 2015, p.27.

(٢) فوزية حاج شريف، «أثر الإرهاب على صناعة السياحة»، مرجع سابق، ص: ٢٤٥.

(3) Bandyopadhyay, Subhayu, and Todd Sandler, and Javed Younas, "Foreign Direct Investment, Aid, and Terrorism", Oxford Economic Papers, Vol. 66, No. 1, 2014, pp. 231.

جدول (٥)

أثر الإرهاب فى خفض الاستثمار الأجنبي والمعونات

(دول مختارة - ٢٠١٤)

	حوادث الإرهاب المحلية	حوادث الإرهاب العابرة للحدود	الإستثمار الأجنبي المباشر (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	المعونة (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
الجزائر	٢٧,١٧	٢,٩٣	٠,٧٦	٠,٦٠
أنغولا	*	١,٧٤	٦,٥٧	٣,٣٢
الأرجنتين	١٠,٣١	٥,٧٩	١,٤٨	٠,٠٦
بنغلاديش	١٠,٦٧	*	٠,٣٨	٤,٣٥
البرازيل	*	١,٨٨	١,٦٤	٠,٠٧
كمبوديا	*	١,٧٩	٥,٤١	١١,٤٩
شيلي	٤٢,٣٨	٥,٦٧	٤,٠٣	٠,١٩
كولومبيا	١٠١,٣١	٢٣,١٠	١,٨٨	٠,٤٥
إكوادور	*	١,٣٨	١,١٧	٠,٧٣
مصر	١٠,٢١	*	٢,٥٥	٥,٧٠
السلفادور	٧٢,٣١	٦,٣٣	١,٩٥	٢,٥٢
إثيوبيا	*	١,٥٢	١,٩٥	١٠,١٦
غواتيمالا	٢٤,٦٠	٧,٧٤	١,٤٣	١,٣٩
هندوراس	*	٢,٠٧	٢,٥٢	٦,١٧
الهند	٩٢,٣٣	٨,١٠	٠,٦٢	٠,٦٥
إندونيسيا	*	١,٣٨	٠,٧٦	١,٣٤
إيران	٨,٧٦	٢,٨٦	٠,٥٢	٠,٠٨
إسرائيل	٢٤,٩٥	٢,١٠	١,٧٤	٣,٤٨
لبنان	١٢,٦٩	١٤,٥٢	١١,٥٨	٢,٤٧
المكسيك	*	٣,٢٦	١,٧٩	٠,٠٦
نيكاراغوا	١٧,٩٨	٢,٦٦	٢,٤١	١١,٣٧
نيجيريا	*	٢,٠٠	٢,٧١	٠,٨٤
باكستان	٦١,١٧	٧,١٠	٠,٧٩	٢,٨١
بيرو	١١٠,٥٧	٨,٧٩	١,٩٢	٠,٩١
الفلبين	٤٠,٢٦	٨,٠٥	١,٠٦	١,٢٢
جنوب إفريقيا	٣٢,٣٤	*	٠,٧٦	٠,٣٢
سري لانكا	٣٢,٣٦	٢,٩٠	٠,٨٨	٤,٩٦
السودان	*	١,٥٢	٢,٦١	٤,٦٠
تايلند	٢٢,١٧	١,٤٣	٢,١٢	٠,٥٩
تركيا	٤٠,٥٥	٦,٥٠	٠,٧٢	٠,٣٧
فنزويلا	*	١,٩٠	١,٠٠	٠,٠٤
اليمن	*	١,٦٧	١,٣٧	٣,٥٢
المتوسط ١٢٢ بلدا	٧,٥١	١,٣٨	٢,٩٠	٢,٧٤

المصدر:

Subhayu Bandyopadhyay, Todd Sandler, and Javed Younas," The Toll of Terrorism", Finance & Development, June 2015, p.27

وتُؤدِّي كذلك العمليات الإرهابية وبسبب التضخيم الإعلامي المصاحب لها، إلى تشويه المقاصد الإرهابية التي تعرَّضَت لتلك العمليات، ذلك أن العمليات الإرهابية -وبغضِّ النظر عن الأضرار الحقيقية لها- يُصاحبها متابعة إعلامية محلية ودولية تُؤثِّر فى تصوُّرات السائحين، ويكون لها أثر نفسي سيئ فى القرارات السياحية لدى السائحين[١].

كما تُؤدِّي العمليات الإرهابية الموجَّهة لقطاع السياحة إلى التأثير فى مشروعات التنمية التي كان متوقع صرفها على الدولة مثل مشروعات البنية الأساسية، وكذلك التأثير على ميزان المدفوعات؛ وذلك لقلة العوائد المتوقَّعة من السياحة، وأيضًا إحجام الشركات الكبرى الدولية عن إقامة مشروعات داخل الدولة؛ ممَّا يُقلِّص الاحتياطيات من النقد الأجنبي[٢].

ثانيًا: تداعيات العمليات الإرهابية على حركة العمالة[٣]:

للإرهاب تداعيات تتجاوز الدمار البشري والمادي والآثار الاقتصادية. فالإرهاب يُؤثِّر فى الهجرة وسياسة الهجرة. ويُمكن أن تتعاظم الخسائر الناشئة عن الحركة الدولية للعمالة بسبب العمليات الإرهابية. فتُستنزف المهارات العالية من العمالة إلى البلدان المتقدِّمة، ومن هؤلاء العاملون فى النشاط السياحي بقطاعاتها كافة، وهو ما يُؤثِّر على كفاءة هذا النشاط فى الدولة التي تأثَّرَت نتيجة للإرهاب، ويحرمها من العودة سريعًا لممارسة نشاطها السياحي بعد انحسار الإرهاب عن أراضيها.

ثالثًا: أثر الإرهاب فى الدخل المادي العائد من النشاط السياحي:

تتعرَّض السياحة العالمية والإقليمية نتيجة للعمليات الإرهابية إلى درجات عالية من الانكماش والانحسار، وينجم عن ذلك تراجع كبير فى الدخل المادي الذي تحصل عليه الدول نتيجة للعمليات الإرهابية المتوالية على هذا النشاط.

(١) ياسر هاشم عماد الهياجي، « تداعيات الترويج الإعلامي للإرهاب على النشاط السياحي: بيانات الواقع والتحديات واستراتيجيات المعالجة»، مرجع سابق، ص: ٣٥.

(٢) د.إيمان العلمي، « الاقتصاد الإعلامي السياحي بين متطلبات التنمية وشبح الإرهاب: تونس أنموذجًا»، مرجع سابق، ص: ٩٥.

(3) Bandyopadhyay, Subhayu, and Todd Sandler, "Immigration Policy and Counterterrorism", OpCit, p.117.

وتُشير الإحصاءات إلى أن النمو الاقتصادي فى مصر قد تراجع بحوالي ٥٪ نتيجة للأزمات السياحية خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وبالمثل تراجع النمو الاقتصادي فى اليمن وتونس وقبرص منذ عام ٢٠٠١. وقد أدَّى التفجير الإرهابي الذي وقع بفندق سياحي قرب منتجع مومباي الساحلي عام ٢٠٠٢ بكينيا إلى تراجع كبير فى الدخل السياحي[١].

ويُبيِّن الجدول التالي تراجع عائدات السياحة فى بعض الدول العربية خلال الفترات التي تشهد عمليات إرهابية بها:

جدول (٦)

عائدات السياحة فى بعض الدول العربية

(١٩٩٧-٢٠٠١)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
لبنان	١٠٠٠	١٢٢١	٦٧٣	٧٤٢	٨٣٧
مصر	٣٧٢٧	٢٥٦٥	٣٩٠٣	٤٣٤٥	٣٨٠٠
المغرب	١٤٤٩	١٧١٢	١٨٨٠	٢٠٤٠	٢٥٢٦
تونس	١٣٦١	١٥٥٧	١٥٦٠	١٤٩٦	١٦٠٥
الإمارات	٨١٤	٨٥٩	٨٩٣	١٠١٢	١٠٦٤
اليمن	٧٠	٨٤	٦١	٧٦	٣٨
المجموع	٨٤٢١	٧٩٩٨	٨٩٧٠	٩٧١١	٩٨٧٠

المصدر: World Tourism Organization, wear book of tourism statistic, 2003

(١) د. محمد العطا محمد، «صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية»، مرجع سابق، ص٢٩.

رابعًا: أثر الإرهاب فى الصناعات المغذية للنشاط السياحي:

تُؤدِّي العمليات الإرهابية على السياحة إلى أزمات أخرى تُصيب مختلف القطاعات فى الدولة. ففي قطاع خدمات النقل تتوقَّف وسائل النقل الجوي والبحري والبري الدولية، وتتوقَّف الصناعات الغذائية والمنسوجات وصناعة الحلي والقطع الأثرية نتيجة لانخفاض الطلب عليها، وتتأثَّر صناعة التأمين والاتصالات بالركود ؛ نتيجة لتقلُّص حركة السياح بين الدول؛ خوفًا من الهجمات الإرهابية المفاجئة. ويُؤدِّي الإرهاب إلى جانب الخسائر المادية فى دخول الدول وعائدات شركات الطيران إلى خسائر كبيرة فى الوظائف، وعلى سبيل المثال فقد خسرَت الولايات المتحدة ما مقداره ٦٦٢٦٠٠ وظيفة فى السياحة وخسرَت صناعة النقل الجوي فى العالم حوالي ٤٠٠٠٠٠ وظيفة نتيجة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١[١].

خامسًا: الآثار الاقتصادية للعمليات الإرهابية الموجهة لقطاع السياحة على مصر:

أدَّت العمليات الإرهابية فى مصر فى ٢٠١٤ إلى تعطيل حركة التنمية الاقتصادية بزيادة نسبة البطالة لأعلى مستوياتها فى مصر متجاوزة ٢٤٪، وزيادة معدَّل الفقر بنسبة ٢٦٪، وتجاوز عجز الميزانية ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١١، وسجل ١٥,٨٪ فى ٢٠١٣/٢٠١٤ مماً أدَّى لارتفاع مستويات التضخُّم، وبلغ الدَّيْن العام ٩٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلِّي الإجمالي فى منتصف ٢٠١٤ [٢].

وتُمثِّل السياحة لمصر -وفق بيانات البنك المركزي فى العام ٢٠١٠- حوالي ٦,٥٪ من الناتج المحلِّي الإجمالي، وبإضافة الصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة السياحة تصل إلى ١٢٪ من الناتج الإجمالي، ووصلَت الاستثمارات السياحية إلى ٢٠٠ مليار جنيه، وقد وصلَت معدَّلات السياحة إلى ١٤,٧ مليون سائح بإيرادات وصلَت إلى ١١,٦ مليار دولار، مقابل ١٠ ملايين سائح فى ٢٠١٤ بدخل قدره ٩,٥ مليار دولار.

(١) د. محمد العطا محمد، «صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية»، المرجع السابق، ص٣١.
(٢) د.عثمان أحمد عثمان، «الإرهاب وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر»، المركز المصري لمكافحة الإرهاب، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٤.

وهو ما أدَّى إلى انخفاض عدد السائحين وإيرادات السياحة نتيجة للأعمال الإرهابية وتأثُّر ١,٨ مليون عامل مباشر فى هذا القطاع، و ٢,٨ مليون عامل غير مباشر[١].

ويُبيِّن الجدول التالي التغيُّر فى عدد الليالي السياحية وعدد السائحين القادمين إلى مصر والإيرادات المحصَّلة من هذا القطاع خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢١ والتي شهدَت العديد من العمليات الإرهابية

جدول (٧)

التغيُّر فى إيرادات السياحة فى مصر

(٢٠٢١/٢٠١٠)

المؤشر	الوحدة	١١/٢٠١٠	١٦/٢٠١٥	١٧/٢٠١٦	١٩/٢٠١٨	٢٠/٢٠١٩	٢١/٢٠٢٠	٢٢/٢٠٢١	% التغير (١٦/٢٠١٥-٢٢/٢٠٢١)
إيرادات السياحة*	مليون $	١٠٥٨٩	٣٧٦٨	٤٣٨٠	١٢٥٧١	٩٨٥٩	٤٨٦٢	١٠٧٤٨,١	١٨٥,٢
عدد السياح القادمين**	مليون شخص	٩,٨	٥,٤	٨,٣	١٣	٣,٤	-	-	-
عدد الليالي السياحية**	مليون ليلة	١١,٤	٣٢,٧	٨٣,٧	١٣٦,٣	٤٣	-	-	-
متوسط مدة الإقامة لكل سائح	ليلة	١٠,٤	٧,٦	١٠,١	١٠,٥	١١,٦	-	-	-
عدد المنشآت الفندقية**		١٣٢١	١٠٣١	١١٧٩	-	-	-	-	-
مجموع عدد الغرف (بالألف غرفة)**		١٣٩٧٦٦	١٠٨٩٦٥	١٢٧٨٣٠	١٦٨٥٥٧	-	-	-	-
متوسط الإنفاق لكل سائح**	$ في الليلة	٨٥	٧٠	٩٢,٨	٩٥,٤	٩٥,٦	-	-	-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢.

(١) (٣) انظر: تقديرات البنك المركزي المصري: http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx

ويُبيِّن الشكل التالي تأثير العمليات الإرهابية على السياحة والقطاعات المرتبطة بها:

شكل (٨)

أثر الإرهاب على السياحة والقطاعات المرتبطة

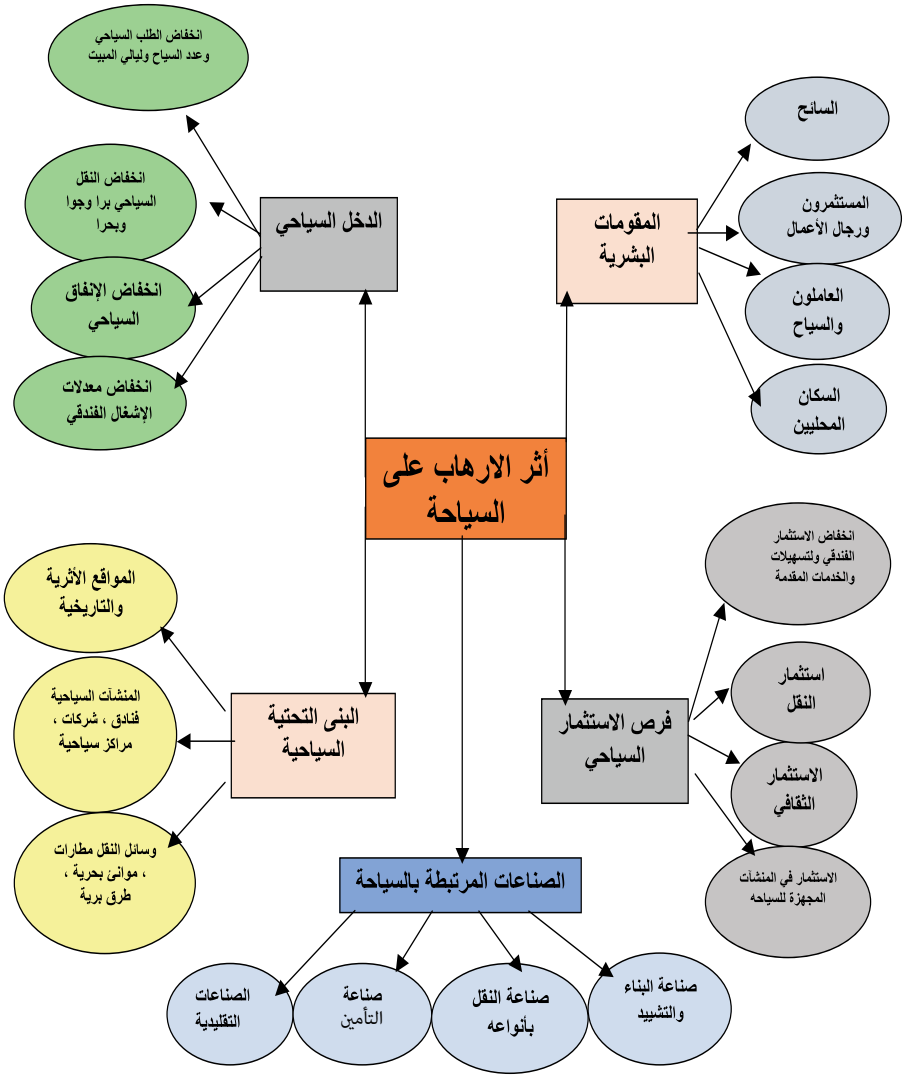

المبحث الثالث

سُبُل مواجهة ظاهرة الإرهاب

يتعيَّن للقضاء على ظاهرة الإرهاب فهم السلوك الإرهابي، وما يعنينا هنا فهم السلوك الإرهابي من الوجهة الاقتصادية وتحليله؛ حتى نتمكَّن من وضع السياسات الكفيلة بمجابهة هذه الظاهرة من خلال المفهوم الاقتصادي للفرصة البديلة.

ونستعرض فى هذا البحث تفسير السلوك الإرهابي من الوجهة الاقتصادية والسياسات الكفيلة بمواجهة هذه الظاهرة، وما نراه من إستراتيجيات اقتصادية تُمكِّننا من تلافي آثار ظاهرة الإرهاب أو على الأقل تحجيم آثارها. وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأوَّل

سياسات مكافحة الإرهاب بالنظر إلى تفسير السلوك الإرهابي

يُعتبر الفكر الاقتصادي فكرًا عقلانيًا ينظر للأنشطة الإنسانية من منظور المصلحة والمنفعة الصافية لهذه الأنشطة، والتي تعتمد على الموازنة بين تكاليف أيِّ نشاط وفوائده، بالنسبة لمَن يقوم بهذا النشاط. وبالتالي فإن أي نشاط ليس له فوائد وتكاليف، لا يكون محلًا للتحليل الاقتصادي، فهو نشاط غير اقتصادي؛ لأنَّ السلعة التي لها فوائد ولا تكاليف لها هي سلعة مجانية، ولا يُوجد لها أسواق تُباع وتُشترى فيها، فالإنسان يأخذ منها ما يُريد متى شاء وأينما شاء، إذ هي ليست محلًا للتحليل الاقتصادي. ومن جهة أخرى فإن الأنشطة والسلع التي لها تكاليف ولا فوائد لها، لا يقوم بها ولا يطلبها الإنسان العاقل؛ لأن هذا أمر غير عقلاني، ومن ثم فهي ليسَت محلًا أيضًا للتحليل الاقتصادي. وعلى ذلك، فإن الأنشطة الإنسانية محل الفكر والتحليل الاقتصادي هي الأنشطة التي لها تكاليف وفوائد، وهكذا فالإرهاب وفقًا لهذا التحليل يُعتبر نشاطًا اقتصاديًا على الرغم من تجريمه وعدم مشروعيته؛ لأنه نشاط له تكاليفه وفوائده لمَن يقوم به، ليس هذا فقط

بل إن فوائده لمَن يقوم به هي احد أهم بنود تكاليفه الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، أي الآثار السلبية على المجتمع ككل[١].

وعلى الرغم من أن الإرهاب محرَّم ومجرَّم وغير مشروع فإنه يُعتبر نشاطًا اقتصاديًا، وبنفس المنظور الذي ينظر به الاقتصاديون إلى الأنشطة الإجرامية غير المشروعة الأخرى، والإرهاب مثله مثل الاقتصاد الخفي وغسل الأموال والجريمة المنظَّمة والجريمة الاقتصادية، بل والجرائم غير الاقتصادية الأخرى، فهي كلها ظواهر اقتصادية، بقدر ما هي ظواهر أمنية وسياسية واجتماعية، تخضع لكثير من المبادئ والقوانين والنظريات ومناهج التحليل الاقتصادي. وهو الأمر الذي يُعمّق رؤية فهم الأسباب والروادع والآثار، ومن ثم اقتراح سُبُل الوقاية من الإرهاب ومواجهته اقتصاديًا.

ووفقًا للمفاهيم والمبادئ الاقتصادية -خصوصًا مفاهيم التكاليف والفوائد والاختيار العقلاني بين البدائل- يُمكننا تفسير سلوكيات الظاهرة الإرهابية ودوافعها، فالاقتصاديون يفترضون أن الإرهابيين عقلانيون فى اتخاذ القرار، فهم يُقيّمون التكاليف والفوائد، ويختارون الوسائل والأهداف، وينخرطون فى الأنشطة الإرهابية؛ لأنه الخيار المُمكن والمُجدي من وجهة نظرهم، وربما لانعدام البدائل أمامهم للتعبير عن قضاياهم ومشكلاتهم. ومن جهة أخرى فإن الطرق الاقتصادية تُمكِّننا من تقويم فعالية السياسات والإجراءات والسياسات الأمنية والإدارية والقانونية المُطبَّقة لمكافحة الإرهاب.

ويُنوِّع الإرهابيون أهدافهم وتهديداتهم من أجل استنزاف جهود السلطات ومواردها، وقد يُحقِّق الإرهابيون بعض هذه الأهداف من خلال نجاحهم فى زيادة تكاليف الأمن والحماية على الدولة، وذلك مقابل القليل من الجهد والمال.

ويُمكن تفسير سلوك الإرهابيين، من خلال نموذج تعظيم المنفعة فى حدود ما يملكون من الموارد المحدودة المتاحة لهم بكفاءة عالية، وذلك فى مواجهة القوة المركزة للدولة، كما يعملون على تعظيم الآثار على المستهدفين[٢].

(1) Caplan, B., "Terrorism: The relevance of the rational choice model", Public Choice, 2006, pp 107: 128.

(2)Cosgrave, M., "Terrorism Strategy and Global Economic Implications", Nevada, Vegas, Las conference, 2002, research Economics and Business http://www.econoclast. Com/images/terrorist.pdf USA.

وقد طوَّر بعض الاقتصاديين نموذجًا اقتصاديًا يصف سلوك الجماعات المتضرِّرة من الأوضاع الاقتصادية السائدة ونشاطها، فقد افترضوا عدم وجود خيارات أخرى أمام هذه الجماعات، ممَّا يجعل خيارهم العقلاني بالمعنى الاقتصادي ينحصر فى العنف الذي يُؤدِّي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي والعكس صحيح، فوجود خيارات وفُرص متعدِّدة وجيدة ومقبولة سياسيًا أمام مثل هذه الجماعات، يُؤدِّي إلى انخفاض العنف، ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي. كما أنهم وجدوا أن الركود الاقتصادي فى الدول ذات الدخل العالي، يُمكن أن يزيد من احتمالية الانخراط فى الأنشطة الإرهابية.

وتتوقَّف سياسات مكافحة الإرهاب بالنظر إلى تكاليف الإرهاب ومكافآته وتكاليف الفرصة البديلة. وعلى ذلك ينبغي لسياسات مكافحة الإرهاب أن تُقلِّل من النشاط الإرهابي من خلال[1]:

أولًا: زيادة تكاليف الإرهاب، من خلال إستراتيجية هجومية لمكافحة الإرهاب تستخدم وسائل رادعة مثل: الضربات الاستباقية أو الانتقامية أو العقابية.

ثانيًا: تخفيض الفوائد الناجمة عن الأعمال الإرهابية، من خلال نهج دفاعي يشمل رفع تكاليف الفرصة البديلة للإرهاب، وتوفير حوافز إيجابية للإرهابيين المُحتملين، وتحسين الظروف التي ربما تكون قد وفَّرَت حوافز للإرهاب مثل الفقر، وبطء النمو، والقمع، والتمييز.

ثالثًا: جعل البدائل غير العنيفة للإرهاب أكثر جاذبية، وذلك عبر جعل الإرهاب أقل جاذبية للإرهابيين المُحتملين أو مُؤيِّدي الإرهاب للانخراط فى أعمال العنف، حتى وإن لم تتغيَّر التكاليف والمنافع الفعلية للإرهاب.

(1)Frey, B.S. and S. Luechinger "Three Strategies to Deal with Terrorism.", Economic Papers 27(2), 2008, pp 107-109.

المطلب الثاني
إستراتيجيات مكافحة الإرهاب

يُمكننا فهم السلوك الإرهابي وتحليله اقتصاديًا من القضاء عليه أو تخفيف حدَّته وتحجيم نشاطه من خلال:

أولًا: استهداف البنية التحتية للإرهابيين:

وتشمل السياسات الاستباقية تدابير مثل استخدام الرصد وتكنولوجيات الاستخبارات للكشف عن النشاط الإرهابي وإلقاء القبض على الجُناة، وعرقلة التدفُّقات المالية وإمدادات الأسلحة لتلك الجماعات، فضلًا عن الهجمات الاستباقية. وبالإضافة إلى التدابير المادية، يُمكن أن تشمل التدابير أيضًا تشديد التشريعات.

وتهدف التدابير الوقائية تجفيف موارد الإرهابيين - المالية والبشرية والمادية والتكنولوجية - من أجل تعطيل أنشطتهم، وذلك من خلال اقتفاء أثر الأموال الموجودة فى النظام لتجفيف الموارد المالية لتلك الجماعات، وذلك نظرًا إلى اعتماد الجماعات الإرهابية على الأصول المالية لتنفيذ أنشطتها.

ثانيًا: استهداف الأسباب الجذرية للإرهاب:

يعني استهداف جذور الإرهاب: جعل اللاعنف أكثر جاذبية نسبيًا بالنسبة للإرهابيين المُحتملين أو أنصار الإرهاب، بدلًا من زيادة تكاليف الإرهاب أو تخفيض فوائده. وتتطلَّب هذه الإستراتيجيات تحديد الأسباب الحقيقية للإرهاب، وتغيير الظروف ذات الصلة من خلال اتخاذ إجراءات فى مجال السياسات وبطرق تحدُّ من النشاط الإرهابي[1].

ويكون استهداف جذور الإرهاب فعَّالًا عندما يجعل اللا عنف أكثر جاذبية، ويُهمِّش الجماعات الإرهابية. إلا أن الأدلة والتجارب الدولية الحالية لا تظهر إستراتيجية واضحة ومفيدة عالميًا فى الحد من الإرهاب.

(1)Sambanis, N. ,"Terrorism and Civil War." ,Terrorism, Economic Development, and Political Openness. P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University Press: New York, 2008, pp 174- 175.

ثالثًا: زيادة الإنفاق الأمني:

يُعتبر الإنفاق الأمني بمثابة استثمار فى ثقة المُستثمرين ومن ثم تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث يُمكن لاستثمارات تعزيز الأمن أن تُؤثِّر إيجابًا على الاقتصادات الصغيرة الأقل أمنًا، ممَّا يزيد من قدرتها على الصمود، فضلًا عن ثقة الجهات الفاعلة اقتصاديًا فيها. ويُمكن لهذا التأثير أن يرتفع للاقتصادات الأكثر تطوُّرًا، ولكن فى عكس اتجاهه؛ أي: أنه يُؤدِّي إلى انعكاسات سلبية فى الاقتصادات المتقدِّمة النمو والمفتوحة؛ بسبب الآثار السلبية فى الكفاءة الاقتصادية.

وتُعتبر الاستثمارات التكنولوجية فى مجال المعدَّات والأجهزة الأمنية أبرز الاستثمارات فى هذا المجال، وتختلف الآثار الاقتصادية لتلك الاستثمارات تبعًا لما إذا كان الاقتصاد مستوردًا صافيًا أو مُصدِّرًا لهذه التكنولوجيا. ففي الاقتصادات الكبيرة القادرة على المنافسة، من المرجَّح أن يستفيد الاقتصاد الكلي من زيادة الاستثمارات فى مجال الأمن؛ نظرًا لأن البلدان التي لا تُنتج التكنولوجيا الأمنية اللازمة ستحتاج إلى استيرادها من تلك الاقتصادات. وفي الاقتصادات النامية، يُؤدِّي الاستثمار فى الأمن إلى تعزيز ثقة المستثمرين فى الاستثمار داخل تلك الدول، ومن ثم زيادة معدَّلات التنمية الاقتصادية، ممَّا يزيد من تكاليف الفرصة البديلة وتعديل السلوك الإرهابي وجعله غير جاذب[١].

رابعًا: تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية:

تُعتبر معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تصبح دافعًا قويًا للعنف والإرهاب، مثل الفقر والبطالة وتدهور الخدمات التعليمية والصحية وتدنِّي مستوى المعيشة، هي العلاج الناجح لهذه الظاهرة؛ كونها بيئة صالحة للإرهاب. ومنها[٢]:

(1)Gupta, S., B. Clements, R. Bhattacharya and S. Chakravarti , "Fiscal consequences of armed conflict and terrorism in low- and middle-income countries." , European Journal of Political Economy 20, 2008, pp 403-405

(2)Nitsch, Volker, and Dieter Schumacher, "Terrorism and International Trade: An Empirical Investigation", European Journal of Political Economy, Vol. 20, No. 2, 2004, pp. 423–426.

ويرى بعض الكتاب أن مواجهة الاستبداد السياسي وتكريس مبادئ الحرية والعدالة والمساواة يُؤدِّي بالضرورة إلى تفيكك الإرهاب، إلا أننا نُخالف هذا الرأي؛ نظرًا لتعرض أعتى دول العالم ديموقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية لعمليات إرهابية مما يدحض هذا القول، وإن كنا قد أوردنا أن الاستبداد السياسي هو أحد أسباب الإرهاب، انظر فى هذا الرأي: أيمن محمد فرج جميل، « تأثير النظام الاستبدادي فى الدول على ظاهرة نمو الإرهاب»، مرجع سابق، ص: ٢٠٦.

المساواة بين طبقات المجتمع كافة، ومعالجة ظاهرتي التخلُّف والبطالة التي تُعتبر من مخلَّفات الحرمان الاقتصادي المزمن وتداعيات القهر الاجتماعي المتواصل.

إعادة توزيع الثروة وموارد التنمية وتلبية مختلف الحاجات الأساسية للفرد المواطن وعلى نحو متوازن يجعله يمتلك القدرة على العطاء والبناء، والابتعاد عن السلوك والأعمال العدوانية الملازمة لظاهرة الإرهاب، وبالشكل الذي يخلق حالة من الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة من جهة، والمواطن وأفراد المجتمع المحيطين به من جهة أخرى.

مكافحة عمليات الفساد الإداري والرشوة فى جميع مرافق وإدارات الدولة، وبناء قاعدة اقتصادية متطورة تُؤمِّن الحاجات الأساسية الضرورية للمواطن.

ضرورة إعطاء مجال واسع من الحرية والتعبير عن الرأي لفئات مختلفة من الشباب تجنُّبًا لحالة التهميش، وفتح مراكز تدريب وتأهيل خاصة بالشباب تُنمِّي قدراتهم، وتُعزِّز مواهبهم.

إعادة تأهيل قطاع الاتصالات والمعلومات فى جميع مفاصل الدولة؛ لكي يتسنَّى لطبقات واسعة من المجتمع الاطلاع على المستجدات العلمية والتقنية وكسر حالة الكبت والجمود لديهم.

خامسًا: التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الإرهاب:

تتطلَّب معالجة ظاهرة الإرهاب -وبصفة خاصة الموجَّه إلى قطاع السياحة- الكثير من الجهود الدولية والإقليمية لمكافحتها والوقاية منها، وذلك بالتنسيق بين الدول والأجهزة المعنيَّة لمكافحة الإرهاب فى إطار التعاون الأمني، وتبادل المعلومات، وتوحيد الإجراءات، وسَنِّ القوانين الرادعة، والتوعية الجماهيرية لخطورة الإرهاب، مع بروز دور وسائل الإعلام فى تصحيح الشائعات التي تُرافق العمليات الإرهابية، خاصة عندما تُشكِّل تهديدًا خطيرًا للقطاع السياحي حال حدوثها، وتبنِّي السياسات الإستراتيجية النموذجية لمُواجهة ظاهرة الإرهاب

وتداعياته، لتحقيق المتطلبات الأمنية للسياح والمستثمرين والعاملين فى القطاع السياحي، وحماية المواقع والمنشآت السياحية مثل[1]:

- تأمين المطارات والمواقع والطرق البرية والبحرية ووسائل النقل السياحي.
- تأمين المواقع والأماكن الأثرية والطبيعية.
- تأمين كافة المنشآت السياحية (فنادق ومطاعم وأماكن ترفيهية وشركات السياحة).
- وضع أنظمة مراقبة متطوّرة لحماية المواطنين والتدخُّل الأمني فى الوقت المناسب.
- دعم الأجهزة الأمنية بالكفاءات البشرية والموارد المالية التي تُمكِّنها من حماية المرافق والمواقع السياحية التي يتواجد فيها السياح.
- وضع خطط لإدارة الأزمات السياحية، وخاصة مواجهة العنف والإرهاب ضمن فريق عمل يتصف بالمهارة والخبرة الفنية والأمنية لمعالجة الأزمة وتخفيف سلبياتها.

وختامًا، يتطلَّب التصدِّي لظاهرة الإرهاب النظر إلى دوافعه ثم آثاره، ودوافع الإرهاب -كما سبق وأن أوضحنا- إمَّا أن تكون داخلية أو خارجية، داخلية لأسباب فكرية أو سياسية، وخارجية بأن تقوم دول خارجية بتمويل العمليات الإرهابية فى دولة أجنبية لدوافع سياسية أو للسيطرة الاقتصادية واستنزاف الدولة المستهدفة اقتصاديًا، وفي الغالب يكون تمويل الجماعات الإرهابية من الخارج.

وفي رأينا – تكون مواجهة الدول الداعمة للإرهاب عن طريق محاصرتها اقتصاديًا لتضييق الخناق عليها، وإجبارها على استنزاف مواردها واحتياطياتها النقدية، فتتخلَّى عن دعم العناصر الإرهابية وتمويل أنشطتها. وتتمثَّل المواجهة الداخلية فى زيادة الاستثمارات بصفة عامة، والاستثمارات الموجَّهة لقطاع السياحة بصفة خاصة؛ لمواجهة تداعيات العمليات الإرهابية، وكذلك تكثيف

(1) Abadie, Alberto, and Javier Gardeazabal, "Terrorism and the World Economy", European Economic Review, Vol. 52, No. 1, 2008, pp. 10-15.

الدعاية الإعلامية لإظهار محدودية تلك العمليات على قطاع السياحة، وكذلك تكثيف الحملات الدعائية داخل الدول ذات النسبة الأكبر من حيث عدد السياح وبصفة خاصة دول جنسية السياح المتضرِّرين من تلك العمليات الإرهابية.

ويبقى السعي نحو تقليل مستويات البطالة للوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل، هو الحل الأمثل للقضاء على ظاهرة الإرهاب.

الخلاصة

يُمكن القول: إن ظاهرة الإرهاب ليست جديدة، وإنما هي ظاهرة قديمة قدم الإنسان ذاته، فهي لصيقة بطبيعة وجوده، وتطوَّرَت بفعل متغيِّرات البيئة الدولية التي تتحرَّك فيها والتي تُعتبر العامل الرئيس وراء التحوُّل فى أشكال الإرهاب الدولي، فعلى الرغم من أن جوهر الإرهاب يظلُّ واحدًا، فإن أشكاله وأدواته وتكتيكاته تختلف وتتطوَّر بسرعة مع الزمن، وتبقى المسألة الرئيسية فى حصر ظاهرة الإرهاب وتقنينها أنها مسألة ذات بُعد حضاري إنساني، كون الإنسان هو الشخص الذي يمتلك الإرادة الفعلية والعملية فى استئصال جذور الإرهاب؛ لينهض من جديد بفكر خلَّاق بنَّاء قادر على التعاطي الإيجابي مع واقع الحياة المختلفة وأعبائها.

ولهذه الظاهرة آثار اقتصادية خطيرة فى التنمية الاقتصادية وسوق العمل والدخل والاستثمار، وتستهدف العمليات الإرهابية صناعة السياحة باعتبارها صناعة غير مرنة، ومن صفاتها عدم الثبات والاستقرار، وذلك للضغط على الحكومات وتهديدها فى أهم مواردها الاقتصادية.

وتتعدَّد أشكال العمليات الإرهابية الموجَّهة لقطاع السياحة كعمليات اختطاف السياح، وتفجير المنشآت السياحية، وضرب المواقع الأثرية، واستهداف وسائل النقل السياحية... وغيرها، ممَّا يُؤثِّر فى تدفُّق السياح والثقة فى هذا المقصد السياحي، كما أن تلك العمليات تُؤدِّي إلى تكاليف اقتصادية ضخمة تُؤثِّر فى الاقتصاد الكلي.

ويُمكن مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال إستراتيجيات متعدِّدة تشمل النظر إلى الأسباب المؤدِّية لهذه الظاهرة والقضاء عليها، والاستثمار فى البنية التحتية للتكنولوجيات الأمنية، وتعزيز المقوِّمات الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحدِّ من البطالة، وتحسين جودة التعليم والصحة، وإعادة توزيع الثروات بشكل عادل.

النتائج:

وفق معطيات الدراسة ومنهجية البحث توصَّل الباحث إلى النتائج الآتية:

١. على المستوى الدولي تلعب السياحة دورًا هامًا فى الاقتصاد العالمي بما تُمثِّله من عُشر الدخل العالمي، وكذلك هي مصدر رئيس للدخل القومي بالنسبة للدول التي تعتمد عليها.

٢. يسعى الإرهاب لضرب اقتصاد الدولة عن طريق ترويع الآمنين من السياح، والإضرار بهيبة الدولة فى الخارج.

٣. على مستوى الاقتصاد الكلي ينجم عن العمليات الإرهابية تداعيات وآثار تتعدَّى قلة الدخل الناجم عن السياحة، إلى التأثير على ميزان المدفوعات والعمالة والاستثمار.

٤. على مستوى الاقتصاد الجزئي يكون تفشِّي البطالة نتيجة للعمليات الإرهابية الموجَّهة لقطاع السياحة، ونزوح العمالة الماهرة العاملة فى مجال السياحة إلى الخارج، ممَّا يُفقد الدولة عاملًا هامًا من عوامل التميُّز فى مجال تقديم الخدمات السياحية.

التوصيات:

وفقًا لما توصَّل إليه الباحث من نتائج حول تأثير العمليات الإرهابية على الاقتصاد العالمي، والكلي، والجزئي. فإن الباحث يُوصي بالآتي:

١. سعي الدول المضارة من الإرهاب إلى التنمية الشاملة والمستدامة فى كافة قطاعات الدول، دون أن يقتصر ذلك على قطاع السياحة.

٢. السعي للقضاء على الفقر والأمية والجهل التي تُشكِّل المجال الخصب لنمو الإرهاب والجماعات الإرهابية.

٣. تقليل معدَّلات البطالة، وبصفة خاصة بطالة الشباب.

٤. تكثيف الدعاية السياحية فى الدول التي تضرَّر مواطنوها من العمليات الإرهابية.

٥. الاستثمار فى تكنولوجيا المعدَّات والأجهزة الأمنية ممَّا يُعزِّز من ثقة المُستثمرين فى الدولة.

٦. مقاطعة الدول الداعمة للإرهاب اقتصاديًا، وفضح ممارستها دوليًا.

المراجع

أولًا: مراجع باللغة العربية:

١. د. أشرف محسن محمد محسن، "الإرهاب والسياحة: دراسة فى دوافع أستهداف التنظيمات الإرهابية لصناعة السياحة"، مؤتمر أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠١٠.

٢. د. أشرف السيد حامد قابل، "الآثار الاقتصادية لسياسات مكافحة الإرهاب"، مجلة الشريعة والقانون بطنطا، العدد ٢٢، الجزء ٤، جامعة الأزهر، ٢٠١٧.

٣. د. أشرف السيد حامد قبال، "التكلفة والآثار الاقتصادية للإرهاب فى ضوء تنامي مؤشراته واتجاهاته"، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٢، العدد ٦٤، جامعة الأزهر، أبريل ٢٠١٨.

٤. أيمن محمد فرج جميل، " تأثير النظام الاستبدادي فى الدول على ظاهرة نمو الإرهاب"، مجلة الباحث للدراسات القانونية والأبحاث القانونية والعلوم الإنسانية، عدد ٦٧، دار القلم، الرباط، مايو ٢٠٢٤.

٥. د. إيمان العلمي، "الاقتصاد الإعلامي السياحي بين متطلبات التنمية وشبح الإرهاب: تونس أنموذجًا"، المؤتمر العلمي الأوَّل: مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية فى الأطر الإقليمية والدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مج ١، جامعة بني سويف، مارس ٢٠١٨.

٦. حميد ملاح، "الأمن والسياحة: أية علاقة"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع ٢٩، مارس ٢٠٢٠.

٧. رانيا محمد عبد الحميد، "الاستثمارات السياحية ومساهمتها فى الدخل القومي لمصر"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الحادي عشر، جامعة السويس، يوليو ٢٠٢١، القاهرة.

٨. د. زينب توفيق السيد عليوة، "تقييم أثر النشاط السياحي فى النمو الاقتصادي فى مصر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٥/ شتاء ٢٠١٤.

٩. زينب زماط حمزة، " تبعات ظاهرة الإرهاب على قطاع السياحة فى مصر"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مج ١٨، ع ٤، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ديسمبر ٢٠٢٢.

١٠. د. عثمان أحمد عثمان، "الإرهاب وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر"، المركز المصري لمكافحة الإرهاب، القاهرة، ٢٠١٦.

١١. د. علي بن حمد الخشيبان، " الإرهاب والاقتصاد عمليات الإرهاب كمؤثر على الاقتصادات المحلية والدولية"، الندوة العلمية (أثر الأعمال الإرهابية على السياحة)، دمشق، ٢٠١٠/٧/٦.

١٢. عيسى علي، "مكافحة الإجرام السياحي وأثره على السياحة المستدامة فى الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، مج ٨، ع ٣، الجزائر، يونيو، ٢٠١٩.

١٣. فوزية حاج شريف، "أثر الإرهاب على صناعة السياحة"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، ع٤، كلية الحقوق جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، يونيو، ٢٠١٧.

١٤. د. محمد العطا محمد، "صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية"، مؤتمر أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠١٠.

١٥. وسن هادي فيحان، "تحليل مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي فى العراق وفق معايير المؤسسات الدولية العالمية عن المدة ٢٠٠٣ – ٢٠٢٠"، مجلة العلوم الاقتصادية، مج ١٨، ع ٧٠، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، سبتمبر، ٢٠٢٣.

١٦. ياسر هاشم عماد الهياجي، " تداعيات الترويج الإعلامي للإرهاب على النشاط السياحي: بيانات الواقع والتحديات وإستراتيجيات المعالجة"، مجلة السياحة والآثار، مج ٣١، ع ١، جامعة الملك سعود، السعودية، يناير ٢٠١٩.

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Abadie, Alberto, and Javier Gardeazabal, "The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basque Country", American Economic Review, Vol. 93, No. 1, 2003, pp. 113–32.
2. Abadie, Alberto, and Javier Gardeazabal, "Terrorism and the World Economy", European Economic Review, Vol. 52, No. 1,2008, pp. 1–27
3. Bandyopadhyay, Subhayu, and Todd Sandler, "Immigration Policy and Counterterrorism", Journal of Public Economics, Vol. 110, 2014, pp. 112–23.
4. Bandyopadhyay, Subhayu, and Todd Sandler "The Effects of Terrorism on Trade: A Factor Supply Analysis", Federal Reserve Bank of St. Louis Review, Vol. 96, No. 2, 2014, pp. 229–41.
5. Bandyopadhyay, Subhayu, and Todd Sandler, and Javed Younas, "Foreign Direct Investment, Aid, and Terrorism", Oxford Economic Papers, Vol. 66, No. 1, 2014, pp. 25–50.
6. Blomberg, S. Brock, and Gregory D. Hess, "How Much Does Violence Tax Trade?", The Review of Economics and Statistics, Vol. 88, No. 4, 2006, pp. 599–612
7. Blomberg, S. Brock, and Gregory D. Hess, and Athanasios Orphanides, "The Macroeconomic Consequences of Terrorism", Journal of Monetary Economics, Vol. 51, No. 5, 2004, pp. 1007–32.
8. Caplan, B., "Terrorism: The relevance of the rational choice model", Public Choice, 2006, pp 107: 128.
9. Cosgrave, M., "Terrorism Strategy and Global Economic Implications", Nevada, Vegas, Las conference, 2002, research Economics and Business http://www.econoclast. Com/images/terrorist.pdf USA.
10. Egger, Peter, and Martin Gassebner, "International Terrorism as a Trade Impediment?", Oxford Economic Papers, Vol. 67, No. 1, 2015, pp. 42–62

11. Enders, Walter, and Todd Sandler, "Terrorism and Foreign Direct Investment in Spain and Greece", Kyklos, Vol. 49, No. 3, 1996, pp. 331–52.

12. Enders, Walter, and Todd Sandler, "The Political Economy of Terrorism", New York, Cambridge University Press, 2nd ed. ,2012.

13. Frey, B.S. and S. Luechinger "Three Strategies to Deal with Terrorism.", Economic Papers 27(2), 2008, pp 107-114.

14. Gaibulloev, Khusrav, and Todd Sandler, "The Impact of Terrorism and Conflicts on Growth in Asia", Economics and Politics, Vol. 21, No. 3, 2009, pp. 359–83.

15. Global Terrorism Index, Measuring and Understanding the Impact of Terrorism, Institute for Economis and Peace, 2016.

16. Gupta, S., B. Clements, R. Bhattacharya and S. Chakravarti , "Fiscal consequences of armed conflict and terrorism in low- and middle-income countries." , European Journal of Political Economy 20, 2008, pp 403-421

17. Nitsch, Volker, and Dieter Schumacher, "Terrorism and International Trade: An Empirical Investigation", European Journal of Political Economy, Vol. 20, No. 2, 2004, pp. 423–33.

18. - Sambanis, N. ,"Terrorism and Civil War." ,Terrorism, Economic Development, and Political Openness. P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University Press: New York, 2008, pp 174- 206.

19. SEAN ROSS," Top 5 Ways Terrorism Impacts the Economy", 8 October, 2024, https://www.investopedia.com/articles/markets/080216/top-5-ways-terrorism-impacts-economy.asp

20. Subhayu Bandyopadhyay, Todd Sandler, and Javed Younas", The Toll of Terrorism", Finance & Development, June 2015, p.27

21. UNWTO World Tourism Barometer and Statistical Annex, January 2024

22. https://www.e-unwto.org/doi/epdf/10.18111/wtobarometereng.2024.22.1.1?role=tab

ثالثًا: مواقع الإنترنت:

التقرير السنوي للبنك المركزي المصري

http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - مصر

http://www.capmas.gov.eg/

معهد الاقتصادات والسلام

http://economicsandpeace.org/

منظمة السياحة العالمية

http://www2.unwto.org/

مجلس السياحة والسفر العالمي

https://www.wttc.org/

معهد السلام والاقتصاد

https://www.economicsandpeace.org